مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٣٣٥**

الجمعة، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشودري	(بنغلاديش)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد راين
	تونس	السيد مجدوب
	جامايكا	الآنسة دوارنت
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد شن غوافانغ
	فرنسا	السيد دوتريو
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد توري
	موريشيوس	السيد نيوور
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩).

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2001/565).

تقرير بعثة مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) (S/2001/600)

01-42221(A)
0142221

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2001/565)

تقرير بعثة مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) (S/2001/600)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والسويد، يطلبون فيها دعوتهم للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ساهوفيتش (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) مقعدا على طاولة المجلس.

وشغل السيد نيشو (ألبانيا) والسيد سكوري (السويد) المقعدين المخصصين لهما إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان – ماري غويهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غويهينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير بعثة مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الوثيقة S/2001/600. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الوثيقة S/2001/565.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الإضافية التالية: S/2001/538 ، رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من السويد؛ و S/2001/563، رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛ و S/2001/601، رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الاتحاد الروسي.

أعطي الكلمة للسيد جان – ماري غويهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

السيد غويهينو (تكلم بالانكليزية): إنني أرحب ترحيبا كبيرا بهذه الفرصة لمناقشة التحديات الرئيسية التي تواجه كوسوفو، والتي تمكن المجلس من الإطلاع عليها بشكل مباشر خلال زيارته الأخيرة.

ويتفق تقرير البعثة مع الآراء التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره عن كوسوفو الذي عمم في ١٣ حزيران/يونيه. ويوضح التقرير أن التحديات الرئيسية مرتبط بعضها بالآخر في الواقع. وهي تتمثل في الأمن، وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، ومسألة المفقودين والمحتجزين، وتدابير بناء الثقة وإجراء الانتخابات على نطاق كوسوفو في وقت لاحق من هذه السنة.

وستكون بعثة مجلس الأمن قد شهدت أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تعمل على جميع الجبهات للمضي قدما في كل هذه المجالات، ولا سيما لتحسين حالة الأقليات وتيسير مشاركتها في العملية التي تقودها البعثة، وهي العامل الأساسي لإنجاح العملية الديمقراطية.

ولن أخوض اليوم في الكثير من التفاصيل؛ فهذه متوفرة بصورة كافية في تقرير الأمين العام وتقرير بعثة مجلس الأمن معا. وعوضا عن ذلك سأركز، إذا جاز لي، على الرسائل الرئيسية الصادرة عن زيارة المجلس والبالغة الأهمية للتطور المستقبلي في كوسوفو: وهي، تعدد الأعراق، ومشاركة جميع الجماعات في العملية السياسية وتدابير بناء الثقة.

أولا، كيف نشرك هذه المجتمعات. أسعدنا أن نرى من تقرير بعثة مجلس الأمن أن رسالته الرئيسية إلى ممثلي كل الجماعات هي الحاجة إلى التعدد العرقي. كانت هذه بالضبط الرسالة التي حملتها معي عندما زرت كوسوفو في نيسان/أبريل الماضي. ومن ثم قلت لأعضاء قيادة كوسوفو الألبان أن واجب الأغلبية في العملية الديمقراطية هو ضمان حقوق الأقليات، وقلت للأقليات إن السبيل الوحيد لضمان مستقبل حيوي هو عبر المشاركة في العملية السياسية. لقد تشاطرت رأي المجلس والممثل الخاص للأمين العام هايكيروب أنه بالرغم من أنه يمكن للمجتمع الدولي أن يساعده في تهيئة الظروف المؤدية إلى إقامة كوسوفو متعددة الأعراق، فالمسؤولية، إلى درجة كبيرة، هي مسؤولية الكوسوفيين أنفسهم في تحقيق ذلك الهدف. أسعدني أن أرى أنه تم تسليم هذه الرسالة بشكل قاطع إلى أعضاء قيادة كوسوفو الذين التقت بهم بعثة المجلس.

وكما يبرز تقرير بعثة المجلس وتقرير الأمين العام، فإن المشاركة السياسية لكل الجماعات في هذه العملية، وخاصة الطائفة الصربية في كوسوفو لا تزال تحديا رئيسيا لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. ويصبح هذا التحدي أكثر صعوبة باستمرار الانقسامات داخل الطائفة الصربية في كوسوفو نفسها.

ويسرنا أن نلاحظ من تقرير بعثة مجلس الأمن أن البعثة عقدت اجتماعاتها في بلغراد في جو بناء. ولا تزال سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تشعر بالقلق إزاء بعض جوانب الإطار الدستوري، لكنها تقبل بأنه لا يمكن تغيير الوثيقة. وبدلا من ذلك، علينا أن نتطلع إلى وضع إجراءات بناء الثقة بالنسبة للطائفة الصربية في كوسوفو.

ونؤيد ذلك تماما، مثلما يفعل مجلس الأمن في تقريره. من الضروري دفع العملية إلى الأمام وتطوير إجراءات بناء الثقة مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي هذا الصدد، أسعدنا ازدياد الحوار بين الممثل الخاص للأمين العام، هايكيروب، وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولا يمكننا دفع العملية إلى الأمام إلا من خلال الحوار الثابت والدؤوب.

أما فيما يتعلق بانقسامات الطائفة الصربية في كوسوفو، فنعتقد بأن بعثة المجلس رأت ذلك بنفسها خلال زيارتها. ونوافق على تقييم المجلس والممثل الخاص بأن العنصر الأساسي في تشجيع مشاركة الطائفة الصربية في كوسوفو يتمثل في إشارة واضحة من سلطات جمهورية يوغوسلافيا

الاتحادية. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما الرسالة التي نقلها المجلس خلال اجتماعاته في بلغراد ونرحب بها. ونشجع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على المساعدة في نقل رسالة واضحة للطائفة الصربية في كوسوفو بأن المشاركة والاندماج في الهياكل التي تنشئها بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو تخدم بالفعل أفضل مصالحها.

لكن هذه ليست عملية في اتجاه واحد. ونحن ندرك تماما، كما يدرك المجلس أن للطائفة الصربية في كوسوفو تظلمات مشروعة. وتنظر بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في هذه التظلمات كما يتضح من التقريرين، ويجب علينا أن نضمن مواصلة الجهود وتعزيزها لإزالة الأسباب الجذرية لهذه التظلمات. إن أحد التحديات الرئيسية في هذا الصدد يبقى الحالة الأمنية الهشة، وخصوصا بالنسبة إلى الأقليات، كما هو مؤكد في التقارير. إن الطوائف، وخصوصا الطائفة الصربية في كوسوفو، تواصل المعاناة، على نحو غير متناسب، من الجرائم الكبيرة وأعمال التخويف التي لها دافع عرقي. وتستمر هذه العوامل في تقويض البعثة لإقناع الطائفة الصربية في كوسوفو بأنها ستجني فوائد ملموسة من التعاون في العملية التي تقودها البعثة.

وأود أن أقول كلمة عن الحالة الأمنية وعن مبادرات إنفاذ القانون المتخذ مؤخرا. وفي هذا الصدد نأمل في أن يسهم الاعتماد الأخير لبضعة تشريعات رئيسية في تحسين الحالة الأمنية العامة، أعني بذلك بدء سريان القانون ٢٠٠١/١٠ في ٤ حزيران/يونيه بشأن خطر عمليات عبور الحدود غير المرخص بها والقانون ٢٠٠١/٧ بشأن الترخيص بامتلاك الأسلحة في كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك جعل الممثل الشخصي هايكيروب منذ أسبوع قانون منع الإرهاب والهجمات المتعلقة بذلك قانونا.

وبالإضافة إلى هذه المبادرات التشريعية الثلاث، فإن إنشاء عنصر جديد للشرطة والعدالة في بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو سيمهد الطريق أمام تحسن تدريجي في حالة القانون والنظام في كوسوفو. وأود أن أشير إلى تحسينات قد بدأت بالفعل، بما في ذلك عمل الشرطة الممتاز بالتعاون مع قوة كوسوفو الذي أدى إلى احتجاز متهم بعد يومين من قيامه بالقصف في وسط بريشتينا في ١٨ نيسان/أبريل. وعملية القصف هذه أودت بحياة رئيس مكتب الجوازات التابع للجنة التعاون في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وبالنسبة للمسائل المتعلقة بعمليات العودة فقد تم إحراز تقدم كما يتضح من التقريرين. وبالرغم من أن عمليات العودة لا تزال ضئيلة فلا يزال هنالك عمل كثير مستمر في الخلفية للتعرف على أماكن محتملة للعائدين وتطوير الأحوال التي تساعد على عودة صرب كوسوفو. ومن العناصر الحيوية في هذه العملية، قبول أغلبية السكان لعودة الأقلية. وفي هذا الصدد نرحب كثيرا بقبول المجلس الإداري المؤقت لبيان عام للمبادئ التي تحكم عملية العودة، وكذلك تحديد ١٠ أماكن يمكن أن تتم العودة إليها في وقت لاحق من هذا العام. ومع ذلك، أود أن أذكر أنه من الواضح أنه بالرغم من وجود حاجة عاجلة لتقدم ملموس في هذا المجال – ونحن نعرف أن مسألة العودة ذات أهمية رمزية رئيسية وأهمية سياسية – فما زالت سياسة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وسياستنا الراسخة هي أن العودة ينبغي أن تتم في ظل ظروف مضمونة وقابلة للبقاء.

وبالنسبة لمسألة ضرورة تطوير المزيد من تدابير بناء الثقة، أود أن أتحدث عن قضية متروفيتشا. وتم تحديد متروفيتشا كمجال أساسي لبناء الثقة لتبديد الكراهية وانعدام الثقة المتبادل الذي لا يزال قائما عند الطرفين. ونرحب بتأييد المجلس لجهوده الرامية لوضع استراتيجية شاملة لحسم الوضع المعقد جدا في متروفيتشا. وسر نجاح هذه

الاستراتيجية، كما أشار المجلس، يكمن في وضع مبادرات متعددة الأعراق في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والدينية لإعادة بناء الثقة بين المجموعات المختلفة. وفي نفس الوقت، هناك إدراك أساسي مفاده أن متروفيتشا تشكل عالما مصغرا لمشاكل كوسوفو ككل، وبأن النهج الحالي سينطوي على وضع تدابير بناء ثقة على صعيد كوسوفو بكاملها، وكذلك إجراءات خاصة بالوضع في متروفيتشا. وأحد المجالات الذي أود أن أسلط عليه الضوء في سياق تدابير بناء الثقة هذه هو المسألة الحساسة جدا المتعلقة بالمفقودين من جميع الأطراف.

وفي الختام، إن إحدى الفوائد الكبرى لزيارة المجلس لكوسوفو أن هناك إجماعا واضحا على ضرورة دفع العملية إلى الأمام. وكما لاحظت بعثة المجلس فإن الإطار الدستوري يمثل خطوة هامة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن التحرك قدما في العملية على أساس توافق الآراء أمر أساسي لمكافحة التطرف وتشجيع المعتدلين من كل الأطراف وهذا بدوره سيكون له أثر مفيد على الحالة الأمنية واحتمالات العودة. وما من شك في أن المشاركة في العملية السياسية شرط أساسي للتقدم.

والإشارات الإيجابية لصالح تسجيل صرب كوسوفو تشجعنا، ولكن صرب كوسوفو لا بد أن يشاركوا في الانتخابات وأن يشغلوا مكانهم المشروع في الحكم الذاتي المؤقت. إن الأمين العام والمجلس كليهما قد أكدا على أن فوائد التعاون أفضل كثيرا من التهميش. وستترتب على هذا، بطبيعة الحال، مخاطر بالنسبة لكل المجتمعات المحلية، وخاصة لصرب كوسوفو. وقد تحدث تقرير المجلس عن ذلك بوضوح عندما قال:

> ”إن صرب كوسوفو لا يريدون أن يلتزموا بالعملية السياسية قبل أن تسفر عن بعض التحسينات، ومع هذا فإن هذه العملية لا يمكن أن تؤدي إلى نتائج ما لم يلتزم بها الصرب. والمخرج الوحيد في هذا السبيل يتمثل في قبول الهياكل التي تقيمها البعثة، وفي تحمل بعض المخاطر بالعمل وفق آراء معتدلة من الناحية الأخرى“. (S/2001/600، الفقرة ١٧)

إن بعثة المجلس قد نجحت في إيصال رسائل واضحة ومتوازنة. فالأمم المتحدة والمجتمع الدولي ملتزمان بضمان حماية حقوق كل المجتمعات لكن على شعب كوسوفو أن يقبل نصيبه من المسؤولية. ولا بد أن يحترم ألبان كوسوفو حقوق الأقليات، والأقليات بدورها لا بد أن تقبل مخاطر المشاركة.

إن بعثة المجلس قد أوضحت أنه ليس هناك جدول أعمال خفي. وإن ما نحاول جميعا تحقيقه وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، هو أن ندفع هذه العملية قدما عن طريق إنشاء حكم ذاتي مؤقت من خلال انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر وإنشاء مجتمع في كوسوفو يكون بمقدوره تخريج مفاوضين يتمتعون بالشرعية للمناقشات بشأن تسوية نهائية في كوسوفو، وفقا لما جاء في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وأود أن أختتم بأن أعرب، نيابة عن الأمين العام، عن تقديري الحار للمجلس على إسهامه الكبير من خلال زيارته الأخيرة في دفع عجلة العملية الديمقراطية في كوسوفو. ونأمل أن المناقشات التي ستجرى اليوم في هذه القاعة ستمكننا من المضي قدما على هذا الطريق، لأن هذا سوف يخدم قضية السلام في كوسوفو وفي المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أسترعي نظر المجلس إلى أن تقرير بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو قدم إلى المجلس في جلسة عامة في ١٩ حزيران/يونيه، وهو أول وقت كان متاحا بعد عودة البعثة إلى نيويورك. والمحضر الرسمي لهذه الجلسة يرد في الوثيقة S/PV.4331 وهو يتضمن

تسجيلا حرفيا للبيان الذي قدم بشأن البعثة والنتائج التي خلصت إليها.

وترد النتائج التي خلصت إليها البعثة في الفقرات ٢٩-٣٩ من الوثيقة S/2001/600. وهي نتائج جيدة وواضحة وصيغت بعناية، والهدف منها المساعدة في إحراز تقدم في تسوية المسائل المعلّقة في كوسوفو وفي تعزيز العملية الديمقراطية هناك. وكما ذكر وكيل الأمين العام، السيد جان - ماري غويهينو توا، فإن بعثة المجلس قد نقلت رسالة واضحة ومتوازنة للغاية أثناء البعثة ونأمل أن تحدث بعض الأثر في الحالة هناك. ومرة أخرى، أسترعي نظر المجلس إلى النتائج التي خلصت إليها البعثة وأحث المجلس على أن ينظر فيها واتخاذ ما يراه من تدابير بهذا الشأن.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر الأمين العام على التقرير المفصل الذي قدمه عن عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. إن تقييمه والاستنتاجات التي توصل إليها، يعززها التقرير الذي قدمته بعثة مجلس الأمن عن نتائج الزيارة التي قامت بها إلى كوسوفو وبلغراد مؤخرا، تتيح لنا فرصة سانحة لاستعراض شامل للوضع في هذا الإقليم وحوله، وتحديد الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها من أجل أن ينفذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا كاملا.

وقد استمعنا باهتمام وعناية إلى الإحاطة الإعلامية المفصلة والمفيدة تماما التي قدمها السيد جان - ماري غويهينو، وكيل الأمين العام، الذي قدم تحليلا قيما للوضع في كوسوفو، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ونشكرك، سيدي الرئيس، بوصفك الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، على حسن تنظيمك لزيارة بعثة مجلس الأمن إلى كل من كوسوفو وبلغراد. كما أننا ممتنون لقيادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ولقوة كوسوفو، وأيضا لموظفي الأمانة العامة هنا في نيويورك، على الدعم الذي قدم خلال هذه المهمة.

إن النتائج التي خلصت إليها البعثة تؤكد مدى ملاءمة وفائدة الزيارة التي قام بها أعضاء من مجلس الأمن إلى كل من كوسوفو وبلغراد، وهي الزيارة التي اقترحتها روسيا. وقد عقدت البعثة لقاءات هامة مع قيادة بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو؛ ومع قيادة لجنة كوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛ ومع ممثلي المجتمعات المحلية الألبانية والصربية في الإقليم؛ وأيضا مع وفود تمثل الأقليات الأخرى في كوسوفو. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى أهمية المحادثات الموضوعية التي أجرتها البعثة مع السيد كوستونيتشا، رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وغيره من الزعماء اليوغوسلاف في بلغراد.

وكانت النتيجة الرئيسية للزيارة هي المطالبة الواضحة تماما لبعثة الإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو وجميع الزعماء السياسيين في كوسوفو بأن يضمنوا التنفيذ الكامل والشامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وفي المقام الأول فيما يتعلق بأمن الأقليات.

وكان من أهم أحداث الزيارة الاجتماع الذي عقدته بعثة مجلس الأمن مع رئيس الاتحاد الروسي، السيد فلاديمير بوتين، في ١٧ حزيران/يونيه بمقر القوات الروسية في كوسوفو. وتم في هذا الاجتماع التأكيد بصورة خاصة على ضرورة عزل المتطرفين من كلا الجانبين في كوسوفو، وعدم السماح لهم بالنيل من الدور الذي يضطلع به أعضاء الأسرة الدولية في التسوية في كوسوفو.

وعلينا اليوم، في المقام الأول، أن نضع حدا للعنف، والإرهاب والاتجار بالمخدرات في كوسوفو وحولها، وأن نضمن الأمن والحقوق المتساوية لجميع الطوائف في الإقليم دون استثناء، وتهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين

والنازحين إلى الإقليم. كما يتعين بذل مزيد من الجهود الجادة لتحقيق نزع السلاح الكامل للمقاتلين وتفكيك وحداتهم المسلحة غير المشروعة. وعلينا أن ننشط في مكافحة الجريمة، وتهريب الأسلحة إلى الإقليم والاتجار غير المشروع بها، وذلك انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨).

إن التدابير الأخيرة التي اتخذتها قيادة بعثة الأمم المتحدة ضد الحيازة غير القانونية للأسلحة، والعبور غير القانوني للحدود الإدارية لكوسوفو وغيرها من الحدود، وضد الإرهاب، من شأنها أن توفر فرصا إضافية هنا.

ويعد التحضير لانتخابات عموم كوسوفو إحدى القضايا الرئيسية الآن. إن موقفنا من الإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو معروف جيدا، وثمة إفراط في تقديم التنازلات للمتطرفين. وتشتمل الوثيقة على طائفة من أوجه الخلل الكبيرة، التي استرعت روسيا الانتباه إليها مرارا وتكرارا. وفي المقام الأول، يخلو هذا الإطار الدستوري من أدنى إشارة إلى ضرورة الامتثال الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك الحكم الذي ينص على احترام سيادة يوغوسلافيا وسلامتها الإقليمية.

إننا نعتبر اعتماد رئيس بعثة الأمم المتحدة المندفع لإعلان الإطار الدستوري وإعلان إجراء انتخابات على نطاق الإقليم بأسره في هذا الخريف عملاً متعجلاً. إن الانتخابات الديمقراطية والتمثيلية الحقيقية على نطاق كوسوفو بأسرها تتطلب الإعداد لها بعناية والمشاركة - وأشدد على هذه النقطة - النشطة لبلغراد. إننا نؤمن بأنه لكي يتم إجراء انتخابات لا بد من إرساء أوضاع أمنية تضمن احترام الإرادة الحقيقية لكل الطوائف العرقية في الإقليم وأنها تستطيع جميعها أن تشارك بشكل عادل في هيئات الحكم الذاتي الجديدة. ومن الأهمية، في هذا السياق، أن تبدأ حتى قبل الانتخابات عملية منتظمة لعودة اللاجئين والمشردين.

ولقد قلنا مراراً - ونود التشديد على هذه النقطة مرة أخرى - إن العجلة في إجراء الانتخابات لن تؤدي إلا إلى تعزيز الطابع العرقي الأوحد والمزاج القومي والمتطرف في كوسوفو. وكذلك نود التحذير مرة أخرى بجدية تامة من أية محاولات لفرض إجراءات قسرية تحت ذريعة أن الوضع الراهن غير مقبول وأن هناك حاجة إلى تسوية الحالة في ميتروفيتشا قبل الانتخابات. إن حل مشكلة ميتروفيتشا لا ينفصم عن فرض القانون والأمن في كل أرجاء إقليم كوسوفو. ولقد تكلم وكيل الأمين العام جان - ماري غويهينو عن هذا. وبمجرد أن يستطيع الصرب الشعور بالأمان في كل مكان يمكن للمرء أن يبدأ في إقامة حياة طبيعية متعددة العرقيات في ميتروفيتشا. نحن نتفق على الرأي الذي تم التعبير عنه في الاجتماع المشترك بين بعثة مجلس الأمن ومدير بلدية ميتروفيتشا، السيد روجرز، في أن الوضع الراهن مفضل على السيناريوهات المتطرفة. وأية أعمال عنف هنا من شأنها أن تكون محفوفة بأخطر العواقب: اندلاع للعنف بكل أرجاء شمال كوسوفو ومشاركة الألبان فيه، ثم إجبار الصرب على الخروج من هذا الجزء من الإقليم، مما من شأنه أن يعني إخراجهم تماماً من كوسوفو. لا يمكن للحل أن يكون إلا سياسياً وشاملاً ويتم رصده بعناية، ولا بد أن يكون أساسه تعزيز الثقة بين الطائفتين الصربية والألبانية.

وننوه بالعمل الذي أنجزه الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد هايكيروب، والبعثة التي يرأسها بينما يحاولان تطبيع الحالة في الإقليم. ونرحب بالخطوات الرامية إلى إقامة حوار بين بعثة الأمم المتحدة وحكومة يوغوسلافيا الاتحادية. ونرحب على وجه الخصوص بالزيارة التي قام بها السيد هايكيروب مؤخراً لبلغراد. إننا نعول على المزيد من تطوير هذا التعاون في كل الأمور المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس

الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وليس فقط في القضايا التي تواجه فيها البعثة مشاكل تضطرها الاعتماد على المساعدة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونود التشديد مرة أخرى على أنه إذا لم تكن هناك مشاركة تامة لبلغراد لن تتمكن البعثة من تنفيذ ولايتها.

وفي هذا الصدد، أود التنويه بصفة خاصة بأهمية أن يؤخذ في الحسبان بشكل كامل في عمل البعثة وقوة كوسوفو الاقتراحات التي قدمها الرئيس كوستونيتشا في اجتماعه مع بعثة مجلس الأمن بشأن الخطوات المحددة للوجود الدولي هناك من أجل ضمان إحراز تقدم حقيقي في تعزيز مستوى الأمن للصرب والأقليات الأخرى. ونحن نؤكد على الحاجة إلى توقيع اتفاق وضع قوات مع بلغراد من أجل البعثة وقوة كوسوفو. وكما شدد رئيس الاتحاد الروسي بوتين، لكي نعجل باستتباب الاستقرار في البلقان من الضروري أن يتم تنسيق جهود المجتمع الدولي في مواجهة الإرهاب والتطرف وأن يتم ضمان التنفيذ الدقيق، دون أية استثناءات، للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاقات دايتون للسلام في البوسنة والهرسك.

إن عدوانية الجماعات الإرهابية والمتطرفة تمتد إلى مناطق جديدة، مما يهدد بانتشارها في المزيد من الأراضي وتقويض الأمن العام للمنطقة بأسرها. وما زالت كوسوفو هي المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار. وأية محاولات لاسترضاء الإرهابيين سوف تفاقم ببساطة الحالة الراهنة المتفجرة وتوسع رقعتها لتشمل منطقة البلقان بأسرها. وينطبق هذا بالكامل على ما يحدث اليوم في مقدونيا.

مرة أخرى أيضا، يؤكد كل هذا على أنه لكي تستقر الحالة في البلقان نحتاج إلى مناهج ترتكز أساساً على الإرادة السياسية للدول في المنطقة والمساعدة النشطة من المجتمع الدولي. كان هذا جوهر اقتراح الرئيس بوتين بعقد مؤتمر قمة للبلقان بحيث تتمكن دول المنطقة من إبرام اتفاق ملزم قانوناً يحدد التزاماتها المتبادلة حتى تمتثل تماماً للمبادئ الأساسية للعلاقات بين الدول، بما فيها، بصفة رئيسية، حرمة الحدود والمساواة في السيادة واحترام السلامة الإقليمية وعدم تدخل بعضها في الشؤون الداخلية للبعض الآخر وعدم استخدام القوة والتهديد باستخدامها.

يجب أن تكون الإشارة من المجتمع الدولي واضحة ولا لبس فيها. لا يمكن أن يكون هناك المزيد من إعادة ترسيم الحدود في أوروبا، بما فيها البلقان. ومن الضروري أن يقام حاجز متين وفعال أمام التطرف والتعصب الوطني والتعصب الديني. والناس الذين يحاولون حل المشاكل البالغة التعقد ذات الطابع الوطني والديني بقوة السلاح لا يستحقون الدعم من المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ بصفتي ممثلاً لبنغلاديش.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): سوف أوجز ملاحظاتي تماماً، لأني أعتقد أن تقرير بعثة المجلس أساساً يقول كل شيء. وكما نوه وكيل الأمين العام غويهينو في تعقيباته، لقد وجهت البعثة رسائل واضحة إلى محاوريها. في رأيي، ورأي سلطاتي، كان ذلك مفيدا جدا. وأود الإشادة بكم أيضا، سيدي الرئيس، على قيادتكم وجهدكم لإنجاز القدر الكثير في هذا الوقت القصير. لقد كان ذلك مفيدا تماما. وأعتقد أنه كان مفيدا بصفة خاصة أن تتاح لنا فرصة لقاء الرئيسين بوتين وكوستونيتشا أثناء الزيارة، لأنها كما أعتقد ساعدتنا جميعاً على فهم الإطار الذي نعمل فيه بشكل أفضل.

أود فقط التشديد على بعض النقاط الرئيسية من وجهة نظر الولايات المتحدة. إننا نؤيد بشدة جهود السيد

هايكيروب وبعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، بما فيها الجهود الخاصة بأهمية التحرك إلى الانتخابات وتحسين الأمن في المنطقة. ومن الواضح جداً أن لديهم خططا طموحة في هذا الصدد، ونحن نؤيد ذلك بكل قوة.

كذلك أود أن أكرر، ببساطة شديدة، أن الولايات المتحدة ستدعم، ونحن نسير في هذه العملية، كل من يفضلون الحوار في العملية السياسية وستعارض كل من يواصلون إثارة العنف، فنحن ندين العنف أيا كان مصدره.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): أولا، نود نحن أيضا أن نعرب عن تقديرنا لقيادتكم القديرة – سيدي الرئيس – لبعثة المجلس إلى كوسوفو. ونعرب أيضا عن شكرنا للأمين العام لتقريره (S/2001/565)، الذي وجدناه بالغ الفائدة كخلفية لعمل البعثة. كما نشكر أيضا وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد غويهينو، لتحليله المسائل الأساسية المتعلقة بالحالة في كوسوفو.

إن اشتراك سنغافورة في البعثة إلى كوسوفو أتاح لنا تفهما أفضل لواحدة من أكثر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تعقيدا، بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ولقد تأثرنا بما تحقق في العامين اللذين شاركت فيهما الأمم المتحدة في كوسوفو، ونحن نثني على السيد هانز هايكيروب لقيادته البارزة ولعمله الجيد منذ تولى منصب رئيس البعثة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ونثني أيضا على موظفي البعثة لجهودهم وإنجازاتهم في إعادة بناء كوسوفو من جميع الجوانب: الأمنية، والاجتماعية – السياسية، والاقتصادية، وهذا قليل من كثير.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذين يتطلب عمله: إن اشتراك الأمم المتحدة في كوسوفو، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) بشكل حازم يجب أن يستمرا بالرغم من المصاعب الكبيرة التي تواجه البعثة. إن وضع كوسوفو السياسي واضح في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وهذا الموضوع ينبغي ألا يسمح له بخلق المزيد من الانقسامات في كوسوفو، بكل ما تحمله من آثار عكسية إقليمية. وفي بيان أصدره في كانون الثاني/يناير من هذا العام وزير خارجية سنغافورة، سعادة السيد س. جاياكومار، أبرزنا ثلاثة مجالات حاسمة رأينا من الضروري معالجتها في كوسوفو حتى تعاد إلى الوضع الطبيعي.

واليوم، أود أن أعيد تأكيد ما نعتقد أنه أكثرها حسما في الوقت الحاضر: الحاجة الماسة إلى المصالحة فيما بين الطوائف العرقية الكوسوفية. وهذا، بطبيعة الحال، قوله أيسر من عمله. لكننا تعلمنا من تجربتنا أن تعزيز التسامح العرقي هو الأساس للتوحيد بين كل الطوائف العرقية. في ١٩٦٤ نشبت موجتان من الشغب العرقي في سنغافورة. وحدثت موجه شغب ثالثة في ١٩٦٩، بعد حوالي أربعة أعوام من تحقيقنا الاستقلال بوصفنا جمهورية. وقتل كثيرون من أبناء سنغافورة في موجات الشغب هذه. ومع أنها لم تكن على مستوى ما حدث في كوسوفو، فإنها أصابت أمتنا بصدمة عنيفة. وسنغافورة مجتمع متعدد الأعراق عاشت فيه الأعراق المختلفة وعملت معا طوال أكثر من ثلاثة عقود. وقد اعترف في مرحلة مبكرة في تاريخنا بأن وجود سنغافورة نفسه يعتمد على حفظ الوئام العرقي والديني بين فئات شعبنا. وهكذا، اعتمدت حكومة سنغافورة، ولا تزال تعزز، سياسة تعدد عرقي وتعدد ثقافي. وكل فرد من أبناء سنغافورة يعلم وهو في سن مبكرة أن يحترم الأجناس والديانات والثقافات الأخرى.

لذلك، فإننا نتفق مع الذين أعربوا عن إدانتهم للعنف المستمر الذي يمارس ضد أفراد أقليات عرقية، وعلى وجه الخصوص الصرب العرقيون في كوسوفو. ونحن نرحب

أيضا بإقامة الدعامة الأولى مؤخرا والمبادرات التي اتخذتها البعثة للتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة. ونحث على اتخاذ كل التدابير الضرورية لتحسين المناخ الأمني في كوسوفو.

إن من الأساسي أن تكون الأمم المتحدة واضحة بشأن الأهداف التي تريد تحقيقها لكوسوفو حتى تضمن تحقيقها. وإلى جانب المصالحة، هناك أهداف أخرى هامة. ونحن نلاحظ أن التدابير الأولية لإعادة البناء الاقتصادي التي اتخذت والتقدم الذي تحقق على الساحة الاقتصادية أسفرا عن نتائج مشجعة لوضع عجلة التنمية الاقتصادية في كوسوفو. ونحن نؤيد التأكيد المستمر على تعزيز الاستدامة الاقتصادية. إن النمو الاقتصادي محفز قوي لأبناء كوسوفو للعمل على تهيئة مناخ سلمي مستقر وآمن هو بدوره أساسي لمواصلة بناء الاقتصاد.

ومع ذلك، فإن التقدم في المصالحة والتنمية الاقتصادية يعتمد على استعداد القيادة السياسية الكوسوفية، التي تتحمل مسؤولية الحكم الذاتي لبناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق واقتصاد سوقي مستدام في كوسوفو. ونحن نتفق أيضا مع المتكلمين الذين يؤكدون على أهمية المشاركة الكاملة من جانب الطوائف العرقية في كوسوفو في تنمية حكم ذاتي كبير.

وفي هذا الشأن، نؤيد الموقف الذي يقضي بأن الانتخابات على مستوى كوسوفو كلها ينبغي ألا تجرى إلا بعد تهيئة كل الظروف اللازمة. ومن الأمور الحاسمة لنجاح الانتخابات أن تشارك كل الطوائف، بما فيها اللاجئون والمشردون – الذين ينبغي تشجيعهم على العودة – سواء في التسجيل أو في الانتخابات نفسها. وإعادة بناء قدرة إدارة عامة حاسمة أيضا لإعادة كوسوفو إلى الحالة الطبيعية. وفي هذا الشأن، فإن السمة المنفردة التي تتميز بها البعثة، باعتبارها عملية حفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، مثل تلك التي لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، تبدو واضحة. إن البعثة إدارة مؤقتة بكل ما تحمل الكلمة من معنى، ولذلك فإن مهمتها يجب أن تعزز قدرة كوسوفو على إدارة مجتمع كجزء من عملية بناء السلام.

من الواضح أنه بينما حققت البعثة تقدما كبيرا، فإن عودة كوسوفو إلى حالة طبيعية من المحتمل أن تستغرق سنوات عديدة أكثر. والمهام ذات الأولوية التي أبرزت اليوم تتطلب أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الاشتراك النشط في كوسوفو. ومن المحتم أن الأمم المتحدة، وقد تعهدت بالقيام بعمل كبير، عليها ألا تنهيه قبل أوانه.

اسمحوا لي بالقول إننا نرحب بالعلاقات المحسنة بين البعثة وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وينبغي لنا أن نواصل التشجيع عليها. وفي هذا الشأن، كان إنشاء مكتب للبعثة في بلغراد خطوة على الطريق الصحيح. والحوار المباشرين بين الزعماء السياسيين في كوسوفو وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ينبغي أن يشجع أيضا. ونحن نتشاطر الرأي بأن الحوار المستمر مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هام لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد شين غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية يشكر الوفد الصيني وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد غويهينو، لتحليله للحالة في كوسوفو. ويود الوفد الصيني أيضا أن يعرب عن التقدير للسفير تشودري لتقديمه تقرير بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو (S/2001/600).

لقد أكملت البعثة، تحت قيادة السفير تشودري البارزة، مهمتها بأسلوب بالغ الكفاءة، وكانت ناجحة في إرسالها رسالة هامة إلى كل الأطراف بشأن رفض العنف والإرهاب، وبشأن ضرورة احترام حقوق طوائف الأقليات. إن تقرير البعثة متوازن وصريح، ويشير إلى الطريق الذي يسلكه عمل البعثة وقوة كوسوفو في المستقبل؛ وهو يحدد

مطالب واضحة. في المرحلة المقبلة، سيتوقف على الوفاء بتلك المطالب قياس تقييم عمل البعثة وقوة كوسوفو. وبهذا المفهوم، فإن زيارة البعثة اضطلعت بدور إيجابي.

وكما يلاحظ التقرير، فإن السيد هانز هايكيروب قام، منذ تعيينه قائدا للبعثة، جنبا لجنب مع البعثة تحت قيادته وقوة كوسوفو، بقدر كبير من العمل في سبيل اضطلاعهم بمهامهم، وحققوا بعض النتائج الإيجابية في عدد من المجالات. ونحن نقدر عملهم الشاق.

مع ذلك، من الضروري مواصلة تحسين الحالة الأمنية في كوسوفو. ونحن نلاحظ أن أمن الطوائف العرقية، وعلى وجه الخصوص حرب كوسوفو، لا يزال بحاجة إلى أن يكفل؛ لقد عادوا بأعداد صغيرة جدا، وإعادة اندماجهم في المجتمع ومشاركتهم في العملية السياسية التي تقودها البعثة مازالتا في الحدود الدنيا. وقد أكد الوفد الصيني دائما أن نتيجة الانتخابات، بدون المشاركة الواسعة من جانب كل الطوائف العرقية، لا يمكن أن تكون منصفة وإنما ستكون، على العكس من ذلك، مزيدا من تصعيد التوتر بين الطوائف. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن التقرير يبين أن الأولوية القصوى الآن هي تشجيع كل الطوائف الكوسوفية، وعلى وجه الخصوص الصرب، على المشاركة في العملية. وهو يؤكد أيضا أهمية الحوار والتعاون مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا السابقة. إن هذا حاسم. ونحن نشجع البعثة على مواصلة وزيادة تعزيز تعاونهما مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وعلى إقامة آلية لحوار منتظم، حتى تضمن الاستماع إلى وجهة نظر حكومة جمهورية يوغوسلافيا السابقة بشكل كامل، وقبول اقتراحاتها المعقولة.

إنهما ينبغي أن تتبنيا معا مجتمعا متعدد الأعراق، متعدد الثقافات، متنوعا تنوعا ثريا في كوسوفو، مجتمعا يتسم بالمساواة والمساعدة المتبادلة.

وفي الوقت نفسه، نأمل في أن تشارك الأقليات في كوسوفو في الانتخابات العامة. وغني عن القول إن الشرط المسبق لذلك هو أنه يجب تحسين حالة الأمن بصورة جوهرية ويجب التصدي لنكبة الأقليات، فضلا عن التصدي لمسألة ممتلكاتها. وفي هذا السياق، ينبغي أن تتخذ بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو خطوات أخرى تشمل مكافحة التطرف، وتشجيع المعتدلين في كل الجوانب، وغرس الثقة فيما بين المجتمعات المحلية، وتسهيل التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار، كي يتسنى ترجمة النتائج التي توصلت إليها البعثة إلى إجراءات محددة وبذلك يتم تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بالكامل وبصورة فعالة.

وفي الختام، أؤكد على أن إنجاز المصالحة الوطنية في كوسوفو ستكون عملية مستمرة وستستغرق وقتا طويلا وتقتضي من المجتمع الدولي أن يبذل جهودا متواصلة لا تعرف الكلل.

بيد أن المجتمع الدولي ليس بمستطاعه أن يظل في موقف سلبي إزاء محاولات تقويض المصالحة الوطنية. وأية جهود ترمي إلى دفع كوسوفو نحو الاستقلال، أو محاولات التغاضي عن القوات المتطرفة التي تطالب بحل الطوائف الإثنية الأخرى جهود خطيرة للغاية وستؤدي إلى وقوع اضطرابات جديدة في البلقان، ضحايا في نهاية الأمر هم شعوب تلك المنطقة.

ويحتم الواجب أن يسعى مجلس الأمن وبقية المجتمع الدولي إلى كبح هذه النزعة كي لا يعيد التاريخ نفسه.

وأؤكد هنا أنه يتعين علينا أن نبذل جهودنا الرامية إلى حل مسألة كوسوفو في سياق الوضع في الإقليم بأكمله. والحالة السياسية في مقدونيا تثير بالغ القلق. والأوضاع في كوسوفو ومقدونيا مترابطة فيما بينها ترابطا وثيقا وتتأثر

بعضها ببعض. ونعرب عن الأمل في أن يتابع مجلس الأمن عن كثب التطورات التي تطرأ في الإقليم بأكمله.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أبدأ بالإعراب عن الامتنان لرئاسة بنغلاديش وللسفير تشودري شخصيا لجهوده المخلصة التي بذلها أثناء رئاسته لبعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو وبلغراد. وأعرب عن الامتنان أيضا للسيد جان – ماري غويهينو، وكيل الأمين العام، لإحاطته الإعلامية الشاملة والزاخرة بالمعلومات.

تقرير الأمين العام وتقرير بعثة المجلس، كلاهما قدما لنا صورة واضحة عن الحالة على أرض الواقع. ولهذا أبرز بإيجاز تعليقاتنا الرئيسية.

ترحب أوكرانيا بالتقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إزاء تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) في السنتين اللتين انقضيتا منذ إنشائها. ونعتقد أن الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مؤخرا لتحقيق أهداف إجراء الانتخابات في كل أنحاء كوسوفو، وتنفيذ الإطار الدستوري والقيام بالأعمال التحضيرية من أجل الحكم الذاتي ومقومات البقاء الاقتصادية ستؤدي إلى المزيد من الاستقرار والأمن في كوسوفو.

ولكن طريق الأشجار الذي مهدته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو سيظل مسدودا ما لم يتم ضمان تهيئة بيئة أمن من أجل إجراء الانتخابات بمشاركة جميع الطوائف في كوسوفو، واللاجئين والمشردين. وتتسم مشاركة طائفة الصرب ووجودها السياسي بأهمية بالغة، ويؤيد وفدي تأييدا تاما البيانات التي أدلت بها مؤخرا سلطات يوغوسلافيا لتشجيع صرب الكوسوفو على التسجيل للانتخابات.

وفيما يتعلق بالمؤسسات المؤقتة، نثني ثناءا خاصا على أنشطة المجلس الإداري المؤقت والمجلس الانتقالي في كوسوفو. وتعد مشاركة جميع الطوائف في تلك الهياكل أيضا عنصرا حيويا آخر لتعزيز عملية إضفاء الطابع الديمقراطي في المنطقة، وندعو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى أن تضاعف جهودها للنهوض بهذا الهدف.

ومما لا شك فيه أن إنشاء شرطة جديدة وركن العدالة التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بهدف تعزيز مكافحة العنف المرتكب ضد المجموعات الإثنية والجريمة، جدير بالثناء. وتمثل الجريمة العامة في كوسوفو تحديا من أخطر التحديات التي تواجه الأمن في كوسوفو، ولقد شعرنا بالتشجيع إزاء التدابير النشطة التي تتخذها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لمكافحة الجريمة العامة ودعم الأساس التشريعي من أجل محاكمة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ويعرب وفدي عن ارتياحه للعمل الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في مجالي تنظيم وسائط الإعلام والتنمية. ولقد أسفر إنشاء جهاز الراديو والتلفزيون المستقل في كوسوفو والنتائج الواعدة بالخير في ميدان تطوير وسائط الإعلام في مجتمعات الأقليات عن تعزيز انطباعاتنا الإيجابية. وأعرب، في الوقت نفسه، عن قلقي البالغ إزاء ما أفادت به التقارير عن تأييد بعض الصحف المحلية في كوسوفو للتطرف والإرهاب. ونثق بأنه ينبغي عدم التسامح مع أية مظاهر عامة للإعراب عن الكراهية فيما بين الأعراق وتأييد العنف.

وأقتبس عبارة قالتها إحدى الشخصيات الهامة:

"يضطرب الرجال حول الحقائق من وقت لآخر، ولكن معظمهم يستجمعون قواهم ويهرعون كما لو أن شيئا لم يحدث".

وعند عودة بعثة مجلس الأمن من كوسوفو، اقتبست تلك العبارة التي قالها السير وينستون تشرتشل لكي نولي اهتماما خاصا، حسب رأينا، لمسألة لها أهمية بالغة – وهي مسألة ما إذا كان المجلس ينتمي إلى الأشخاص الذين يهرعون أم لا.

وفي الواقع الحقيقة صعبة جدا. لأنه بعد انقضاء سنتين على اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لا يزال التوتر موجودا في أوضاع الأمن وفي الحالة بين المجموعات الإثنية والحالة الإنسانية في كوسوفو. ونوافق على الرأي الذي يفيد بأن مستوى العنف والجريمة في المنطقة، لا سيما ضد الطوائف الإثنية، مرتفع وهذا غير مقبول. وفضلا عن ذلك، تعد الزيادة العامة في حالات التوتر التي حدثت في ميتروفيتشا، وغنجيلان وبريستينا، فضلا عن الهجمات الوحشية التي ترتكب ضد الأفراد، دليلا واضحا على أن فلسفة وممارسة العنف لهما وجود كبير حتى الآن.

ونعرب عن اعتقادنا الراسخ بأن الطريق الوحيدة لتغيير سيكولوجيا الحرب تكمن في زيادة تكثيف وتضافر الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والسلطات اليوغوسلافية والقادة السياسيون في كوسوفو الذين يؤمنون بصورة حقيقية في كوسوفو ديمقراطية ومتعددة الأعراق. ويحدونا الأمل في أن تؤدي النتائج الأساسية التي خلصت إليها البعثة إلى تشجيع المجلس على الإسراع بإجراءاته، بغية تحسين الحالة في كوسوفو.

ونوافق على أن ثمة ضرورة اتباع نهج أكثر اتساقا، لا سيما نهج تقدمه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، للتغلب على التحديات الخطيرة، بما في ذلك حالة الأمن غير الكافية في المجالات المادية والاجتماعية والاقتصادية للطوائف الإثنية في كوسوفو، إضافة إلى الافتقار إلى حرية الانتقال والحصول على الخدمات العامة على قدم المساواة.

ويحبذ وفدي التوصية التي طرحتها البعثة والتي مفادها أنه ينبغي إرسال طلب رسمي إلى قوة كوسوفو كي تقدم بصورة منتظمة معلومات مفصلة عن منشأ ونوع وكميات الأسلحة التي يتم الاستيلاء عليها في المنطقة. وينبغي أيضا تكثيف الأعمال التي تقوم بها لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨).

واسمحوا لي أيضا أن أشاطركم اعتقادنا القوي بأنه ينبغي للبعثة أن تواصل وتعزز حوارها مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي ختام ملاحظاتي في سياق أوسع، أود أن أرحب بالتسريح الانفرادي الذي قامت به الجماعات المسلحة ذات الأصل الألباني في جنوب شرقي صربيا وإكمال عودة قوات الأمن اليوغوسلافية بصورة سلمية إلى منطقة الأمان البرية. وتعرب أوكرانيا عن تقديرها الكبير لهذا الإنجاز الناجح، الذي أمكن تحقيقه بفضل الاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي والقيادة اليوغوسلافية.

ونود أيضا أن نعلن عن تأييدنا لموقف أعلنه الاتحاد الأوروبي في مؤتمر قمة عقد مؤخرا في غوتبورغ، بشأن التطورات الأخيرة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأن نعيد تأكيد التزامنا بسيادة هذا البلد وسلامة أراضيه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): في أعقاب زيارة بعثتنا لكوسوفو تحت قيادتكم الفعالة، سيدي الرئيس،

وصدور أحدث تقارير الأمين العام، تتيح لنا هذه الجلسة تقييم التطورات في كوسوفو والتركيز على طريق المضي قُدما. وإنني ممتن لوكيل الأمين العام غويهينو على تعليقاته الافتتاحية الشاملة.

وبما أن أيرلندا تؤيد البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق الممثل الدائم للسويد، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فسأسلط الضوء على بضعة موضوعات فقط ذات اهتمام مُلح بشكل خاص.

إننا، على الرغم من التقدم المحرز، نرى بوضوح المصاعب التي لا تزال قائمة في كوسوفو، ونرى بوضوح أيضا الانقسامات العميقة الجذور بين مختلف الطوائف. وكما قال لنا الرئيس بوتين يوم السبت الماضي، فإن المهمة الموكلة إلى الممثل الخاص هايكيروب مهمة ''هرقلية''. ومع ذلك، لا شك لدينا في أن إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو ستنجزان ولايتيهما لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ونحن ندعم تماما عملهما في هذا الصدد.

ومن الواضح أن المستقبل الوحيد الممكن لجميع شعوب كوسوفو هو وجود مجتمع متعدد الأعراق قائم بصورة راسخة على أساس احترام الأقليات وحقوق الإنسان. وإنني بوصفي مشاركا في بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو، قد حثثت ممثلي الطوائف على التحلي بشجاعة خاصة للمشاركة في العملية الرامية إلى تحقيق ذلك. وفي قيامي بذلك، أجريت مقارنات بين اتفاق الجمعة الطيبة في أيرلندا الشمالية والإطار الدستوري في كوسوفو - إذ يوفر كلاهما هياكل متعددة الأعراق، بدون الحكم مسبقا على طابع المركز الدستوري النهائي. وبالطبع تتطلب كلتا العمليتين شجاعة، ومثابرة وكرما روحيا من جميع الأطراف.

وتفهم أيرلندا تماما الشواغل العميقة التي أعرب عنها الصرب بشأن الحالة الأمنية في كوسوفو. فمعظم الأشخاص الذين لا يزالون بالإقليم يعيشون في أحياء معزولة. وحريتهم في التنقل محدودة بصورة شديدة، ويعيشون في مناخ من الخوف الدائم. ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذه الممثل الخاص مؤخرا بانشاء دعامة جديدة للشرطة والعدالة، وإصدار ثلاث لوائح تنظيمية للبعثة. ومن الأساسي التبكير بإحراز تقدم قابل للقياس في مجال الأمن، بما في ذلك ما يتعلق بتوريد الأسلحة والاتجار بها على نحو غير مشروع واستعادة الأسلحة المحمولة حاليا بصورة غير شرعية. وأثناء سير البعثة قمنا بإبلاغ ممثلي الطائفة الألبانية بعبارات واضحة أنه يجب إيقاف جميع الأنشطة الإرهابية. ويجب علينا مواصلة بث هذه الرسالة وتعزيزها حتى لا يخالجهم أي نوع من الشك بشأن رفض المجتمع الدولي لإقرار أي شكل من التطرف.

وبينما نرحب بفتح مكتب البعثة في بلغراد، والاجتماعات العديدة بين الممثل الخاص والرئيس كوستونيتشا، فإننا نعتقد أنه يجب على البعثة أن تكون على اتصال أوثق بالإدارة هناك، بما في ذلك بشأن تهيئة الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا.

وقد قبل الرئيس كوستونيتشا بالفعل الإطار الدستوري وشجع الصرب على التسجيل للانتخابات. ومن الضروري الآن أن يشجعهم على التصويت. وإنني، شأني شأن العديد من أعضاء المجلس الآخرين، قد أعجبت بالأمانة والواقعية اللتين أبداهما الرئيس، ووزير الخارجية سفيلانوفيتش ووزير الداخلية زيفكوفيتش، ولا شك عندي في أنهم سيستخدمون نفوذهم بحكمة وإيجابية. وفي هذه الأثناء، يجب على كل الأطراف أن تعمل على تكوين العناصر الأساسية لإيجاد مناخ إيجابي لمشاركة الصرب في الانتخابات. وقد ناقش الرئيس كوستونيتشا معنا بصراحة تلك العناصر.

وإني اتفق بشدة مع ما قاله وكيل الأمين العام غويهينو في وقت سابق من أن ميتروفيتشا تؤدي دورا رئيسيا في الديناميات السياسية في كوسوفو بأجمعها. ووجود استراتيجية شاملة تتضمن عناصر سياسية واجتماعية ودينية أمر أساسي لمعالجة الحالة هناك. ويجب إزالة الهياكل المتوازية في شمال ميتروفيتشا. والحالة الاقتصادية ومستوى البطالة العالي - اللذان يذكيان التطرف - ينبغي أيضا تحسينهما بصورة منظمة ومطردة، كما ينبغي ذلك في المناطق الأخرى من كوسوفو.

ومن الواضح أن عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين يشكل مصدر نزاع كبير لكلتا الطائفتين، اللتين يشكل لهما مصدرا مشتركا للمعاناة والقلق. وقد أرسلنا خلال البعثة رسائل إلى الأطراف ذات الصلة عن هذا الأمر وعن الحاجة إلى إطلاق سراح مَن تبقى من المعتقلين السياسيين.

ونرى أن البعثة كان لها أثر عملي مفيد في أنها أكدت على التأييد الكامل من مجلس الأمن للبعثة وقوة كوسوفو؛ وبعثت برسالة قوية لا لبس فيها من المجلس عن أهمية الأولوية العالية لمواصلة الاتصال والتعاون مع بلغراد.

السيد دوريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيعلن الممثل الدائم للسويد موقف الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق، وفرنسا بالطبع تؤيد ذلك الموقف. وسأدلي فقط ببضعة تعليقات بصفتي الوطنية بشأن نقاط نود أن نركِّز عليها.

كما لاحظ جميع أعضاء المجلس خلال البعثة التي قدتموها، سيدي، إلى بلغراد وكوسوفو في الأسبوع الماضي، فإن من الأساسي بصورة مطلقة أن تستمر العملية السياسية الجارية الآن في كوسوفو. واستمرار الحالة الراهنة ليس مقبولا ولا محتملا. وفي هذا الصدد، نجد أن إصدار السيد هايكيروب للإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت، وإعلان أن الانتخابات العامة ستجري في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، قد فتحا أفقا سياسيا أساسيا للاستقرار في كوسوفو.

ومن الضروري الإعداد بعناية للانتخابات حتى تساعد العملية الديمقراطية في كوسوفو، وحتى تتمكن كل الطوائف، وخاصة الصرب، من المشاركة. ويجب فعل كل شيء لضمان شمول كل طائفة - وأولاها طائفة الصرب. وهذا أمر بالغ الأهمية لمستقبل كوسوفو. إن تحمُّل صرب كوسوفو لمسؤولياتهم يتوقف عليهم. ففي مصلحتهم وفي مصلحة الطوائف الأخرى المشاركة في الانتخابات وفي مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت التي ستنشأ. والأحكام الواردة في الإطار الدستوري لتمثيل الأقليات والدفاع عن مصالحها ستمكنها من ممارسة حقوقها والاضطلاع بدورها المستحق في مستقبل كوسوفو. ونحن نحثها على التسجيل والتصويت.

وعلاوة على ذلك، أود أن أعرب عن دعمنا الكامل للتدابير القوية التي اتخذها السيد هايكيروب لضمان سيادة القانون والنظام في كوسوفو. وإصدار الممثل الخاص للائحة بشأن عمليات عبور الحدود أو التخوم ولائحة مكافحة الإرهاب - كما حثه على ذلك فريق الاتصال على وجه الخصوص - خطوتان في الاتجاه الصحيح. وتعزيز دوريات الحدود والتخوم من جانب قوة كوسوفو جزء من هذا المجهود. وإنشاء الممثل الخاص دعامة جديدة للشرطة والعدالة من شأنه أن يزيد من فعالية مكافحة شبكات الجريمة المنظمة وملاحقة المتطرفين وأن يساعد على قمع العنف في كوسوفو. ولهذا فإننا نؤيد بقوة طلب إنشاء منصب جديد لأمين عام مساعد ليترأس هذه الدعامة الجديدة. وعلى نحو أكثر عموما، يجب أن تقدم للهيكل الجديد الموارد المالية والبشرية التي يحتاجها لأداء مهمته.

إن تحسين الحالة الأمنية للجميع، وبشكل خاص الأقليات أمر حاسم نظرا للانتخابات المقبلة. على المتطرفين ألا يتوقعوا أي تساهل من جانبنا. إذ أن عزلهم هو في مصلحة الجميع. وعلى الجميع، بمن فيهم أعضاء الطائفة الألبانية، أن يدينوا العنف، وأن يعزلوا المتطرفين الذين لا يزالون في كوسوفو أو حولها.

ولكي نشجع الطوائف في ميتروفيتشا، علينا أن نعرف وننفذ استراتيجية شاملة ودائمة تتضمن تدابير اقتصادية وسياسية وأمنية. إنني سعيد لإعلان بعثة الأمم المتحدة عن اعتزامها إعداد هذه الاستراتيجية بعد زيارة مجلس الأمن إلى كوسوفو.

وهناك توصية في تقرير بعثة المجلس تتعلق بتعزيز الحوار بين بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وبلغراد. ونحن نؤيد ذلك بإخلاص. ونرحب بدعوة الرئيس كوستونيتشا للطائفة الصربية في كوسوفو إلى التسجيل في الانتخابات العامة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ونرحب بزيادة الاتصالات بين السيد هايكيروب والسلطات اليوغوسلافية، وبالافتتاح الرسمي لمكتب بعثة الأمم المتحدة في بلغراد. وقدم الممثل الخاص اقتراحات لسلطات بلغراد للتشجيع على العودة المنظمة للمشردين الصرب إلى كوسوفو. وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح. ونعتقد اعتقادا جازما بأن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك سيكون مفيدا.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم مرة أخرى على الطريقة التي أدرتم بها بعثة المجلس إلى كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لمتابعة وتقييم التطورات في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وأود أن أقول في مستهل كلمتي إن هذه البعثة شأنها شأن جميع البعثات التي قام بها المجلس في الميدان اتسمت بالنجاح الكامل لتمكنها من الاطلاع على مستوى التزام الأطراف المتعددة فيما يتعلق بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وحول العقبات التي تتصورها الأطراف في تنفيذ أحكام القرار ذات الصلة.

إن اجتماعات البعثة مع الرئيس بوتين والرئيس كوستونيتشا كانت ذات أهمية خاصة لأنها مكَّنت أعضاء المجلس من إجراء تبادل مثمر للآراء حول متطلبات المرحلة الحساسة بشكل خاص التي تمر فيها المنطقة الإقليمية بكاملها. ومكنت الاجتماعات التي عقدتها البعثة مع المجموعات الكوسوفية المختلفة من التعبير عن شواغلها. ومكَّنت أعضاء المجلس أيضا من نقل رسالة واضحة مفادها أن التعدد العرقي هو أمر أساسي لإحلال السلام الدائم، ليس فقط في كوسوفو بل في المنطقة دون الإقليمية برمتها.

وفي هذه المرحلة من كلمتي، أود أن أشكر السيد جان - ماري غويهينو وكيل الأمين العام على تحليله الممتاز الذي قدمه توا للمجلس حول تقرير الأمين العام عن كوسوفو. ويعتبر وفد تونس أنه لا يوجد بديل في ذلك البلد للتسامح والتعايش. وغني عن القول إن اتخاذ تدابير بناء الثقة الدائمة بين الطوائف المختلفة أساسي لإقامة كوسوفو متعددة الأطراف في المستقبل. وطبعا، هناك عدد من الأسباب الهيكلية والظرفية التي تشكل أساس انهيار الثقة وتستمر في تغذية عدم الثقة والرفض المتبادل. وفي رأي وفد بلادي أن هذا مأزق يقتضي إيجاد علاج عادل، لأن أي حل لهذه المسألة يعتمد على تأييد الأطراف لرؤية مشتركة لمستقبل مشترك.

وفي هذا المجال نشعر بالغبطة لتركيز نشاطات بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في الميدان وبين جميع الأطراف

المعنية على المتطلبات الأساسية للتعايش بين الطوائف المختلفة وركزت بشدة على إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وقد حققت بعثة الأمم المتحدة نجاحا ملحوظا في تنفيذ ولايتها بمساعدة ودعم قوة كوسوفو ووحدة الشرطة.

ومرحلة العملية الحرجة حاليا تتطلب دعما سياسيا وماليا أكبر لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وذلك لضمان تحقيق متابعة وتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي يظل في رأي وفد بلادي الأداة المثالية لحل مسألة كوسوفو.

وتشعر تونس بأن الوقت قد حان لكي تقوم الأطراف الكوسوفية بإجراء حوار مباشر ومسؤول حول المسائل الخلافية التي أثاروها في اجتماعاتهم مع بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة. وفي هذا السياق، يجب أن نبين بوضوح أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) غير قابل للتفاوض، لأنه يشكل الضمان الدولي لسلام دائم في كوسوفو وبين جميع الكوسوفيين.

والتوصيات الواردة في تقرير البعثة هي رسائل اجماعية يرسلها المجلس إلى جميع الأطراف المعنية. يجب استمرار العملية السياسية وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ويجب على جميع الأطراف، وبشكل خاص صرب كوسوفو، أن تشارك فيه وبالتأكيد أن البقاء على الهامش لن يسهل قيام تلك الطائفة بالتأكيد على اهتماماتها حول الأمن والقضايا الأخرى.

إن وضع إطار دستوري لحكومة ذاتية مؤقتة، وقرار إجراء الانتخابات في كوسوفو بكاملها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر هما مرحلتان هامتان يجب دعمهما من قبل جميع الأطراف المعنية.ونشعر بالغبطة لقيام الرئيس كوستونيتشا بتوجيه نداء عاجل إلى الأقلية الصربية في كوسوفو، يدعوهم فيها إلى الالتزام بالعملية الانتخابية. وإننا على قناعة من أنه لا يمكن للطائفة الصربية تأكيد آرائها وشواغلها واكتشاف مكانها في المجتمع إلا عن طريق دعم هذه العلمية.

إن إرساء الدعامة الأولى من قِبَل الممثل الخاص ضمانة إضافية لتعزيز العدل وإنهاء الافلات من العقاب. والموارد المالية لا غنى عنها لجهازي القضاء والشرطة من أجل الاستمرار في المساهمة في طمأنة الجميع وتوفير الأمن لهم.

ومن الجوهري حل مسألة عودة اللاجئين والمشردين بسرعة، ومن المفضل أن يتم ذلك قبل الانتخابات القادمة. وينطبق الشيء نفسه على الأفراد المفقودين أو المحتجزين. وسيعزز إيجاد حل للنواحي الإنسانية المصالحة بين مختلف الطوائف في كوسوفو.

والوضع في ميتروفيتشا يبين أن الهوة واسعة وعميقة بين الطوائف الناطقة بالألبانية وصرب كوسوفو. وكذلك، فإن هذه المدينة تجسد الفجوة، ومشاعر الارتياب بل وعدم الثقة بما تضطلع به الأسرة الدولية من أجل كوسوفو، لذا كان لزاما على الشركاء الدوليين في كوسوفو أن يواصلوا جهودهم على جناح السرعة بغية إعادة إحياء الثقة بين الطوائف الرئيسية في المدينة وتشجيع التفاعل بينها في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية.

والبرامج الدولية الرامية للانعاش الاقتصادي لتلك المدينة الرمزية يمكن اعتبارها أداة لتقوية الترابط بين الطائفتين. وإن التجربة التي بدأها الاتحاد الأوروبي في هذا السياق قد أثبتت فعاليتها وينبغي تعزيزها. فهي تنطوي على ميزة المساعدة في تضميد الانقسامات الإثنية من خلال التعايش، الذي سيكون بدوره شرطا لاستقرار وازدهار كل الجماعات الإثنية. وسيثبت ذلك لسكان كوسوفو من جميع الطوائف الإثنية في نهاية المطاف أنه يعود إليهم، وإليهم وحدهم، أمر تهيئة الظروف المؤاتية لمصالحة دائمة.

وختاما، أود أن أثني ثناء حارا على السيد هانز هايكروب لتفانيه في المهمة التي أنيطت به. إن قيادته الفذة لبعثة الأمم المتحدة وحسن الانضباط الذي يتمتع به قد جعلا منه محاورا تحترمه الطوائف كافة في كوسوفو. ويود وفد بلادي أيضا أن يهنئ قائد قوة كوسوفو وجميع الرجال والنساء الذين يعملون تحت قيادته، وعناصر الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة، على تفانيهم وإنكار ذواقم في سبيل قضية السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفد بنغلاديش.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إننا نشكر وكيل الأمين العام، السيد غويهينو على ما اعتقد أنها إحاطة إعلامية ممتازة قدمها صباح هذا اليوم، وجدناها مفيدة للغاية حقا.

وكما قال الآخرون، فإن ممثل السويد سيتكلم في وقت لاحق هذا الصباح بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولهذا، سيكون بياني موجزا تماما، وسوف أثير عددا قليلا من النقاط التي أريد أن ألقي الضوء عليها.

وأولى هذه النقاط أن المملكة المتحدة تؤيد بقوة النتائج التي خلص إليها مجلس الأمن في أعقاب بعثته إلى كوسوفو. وأعتقد أن تقرير البعثة يمثل إسهاما مفيدا جدا ونأمل أن يكون عونا لبقية أعضاء الأمم المتحدة أيضا.

ثانيا، أود أن أصادق على النقطة التي أثارها وكيل الأمين العام، السيد غويهينو، عن الحاجة إلى رسالة واضحة من سلطات بلغراد إلى الطائفة الصربية حول أهمية المشاركة. فمن مصلحة كل الطوائف في كوسوفو أن تشارك في الانتخابات وفي الهياكل التي تعكف بعثة الأمم المتحدة على إنشائها بغية أن تضمن مكانها في تشكيل مستقبل كوسوفو. لذا، أعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تصل رسالة التشجيع هذه من بلغراد، خاصة وقد تم إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بعودة اللاجئين.

وهناك اعتبار مماثل ينطبق على ميتروفيتشا، حيث أن عودة الأمور إلى حالتها الطبيعية سيخدم بوضوح مصالح كل أهل المدينة. وهذا، أيضا، موضوع نتطلع إلى بلغراد كيما تستخدم نفوذها بشكل إيجابي للمساعدة في حل المشكلة. وقد أحطت علما بما قاله وكيل الأمين العام غويهينو عن أهمية تدابير بناء الثقة، وإنني أتفهم هذه النقطة.

وأخيرا، إن التطرف والجريمة المنظمة هما لب المشاكل في كوسوفو والمنطقة المحيطة. ونحن نؤيد تماما العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو للتصدي لهذه القضايا. وسيكون من المفيد أن نحصل على تقرير مرحلي من الأمانة العامة بشأن تمويل العنصر الأول الجديد، بما في ذلك تمويل القضاة والمدعين العامين الإضافيين. ومن الأهمية بمكان أن تتاح موارد كافية وبسرعة، وكما قلنا من قبل، فإن المملكة المتحدة على استعداد لتوفير مرشحين لمناصب القضاة الدوليين والمدعين العامين.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): إننا نعتبر الجلسة العلنية التي يعقدها المجلس اليوم بشأن كوسوفو مناسبة جدا، وذلك في أعقاب الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن للمنطقة في نهاية الأسبوع الماضي. ونشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الهامة. ونشكر أيضا وكيل الأمين العام، السيد غويهينو، على الإحاطة التي قدمها صباح اليوم. وبوصفي عضوا في البعثة التي زارت كوسوفو، أود أن أسجل تقديري الحار وشكري الصادق لكم، سيدي الرئيس، قيادتكم المتميزة للبعثة، وهي أول بعثة من نوعها، إذ أنها ضمن كل أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر.

إن تقرير البعثة الوارد في الوثيقة S/2001/565 يلخص بشكل عام العمل الهام الذي أنجزته بعثة مجلس الأمن خلال

زيارتها القصيرة التي استمرت ثلاثة أيام إلى كوسوفو وبلغراد. فهذه الزيارة قد أتاحت لنا الفرصة ليس فقط لأن نرى بأنفسنا الوضع على الطبيعة في كوسوفو، وإنما أعطتنا أيضا فهما أعمق للقضايا عميقة الجذور التي أحاطت بها الإقليم وشعبه. وقد عدنا ولدينا فهم أفضل نتيجة عن المناقشات التي أجريناها مع مختلف الأطراف، بما في ذلك الممثل الخاص للأمين العام، السيد هانز هايكروب؛ ومع المسؤولين في بعثة الأمم المتحدة؛ وقائد قوة كوسوفو؛ وأعضاء الإدارة المؤقتة؛ وممثلي الطوائف الألبانية والصربية؛ والمجتمع المدني؛ وفي بلغراد، مع الرئيس كوستونيتشا وأعضاء حكومته. ويحدونا الأمل أن يكون في مقدورنا أن نسهم بشكل أكبر في جهود مجلس الأمن والأمين العام من أجل استعادة السلام والاستقرار في المنطقة.

إن أزمة كوسوفو تمثل مأساة إنسانية حقيقية في عصرنا. فقد تأثرت بها حياة مئات الآلاف من الأبرياء. وعلى الرغم من أن الصراع قد انتهى في معظمه، فإن أهل كوسوفو ما زالوا يعيشون في حالة من الانقسامات العرقية المريرة ومن الكراهية والخوف المتبادلين. ولا تزال الأقليات، سواء من الصرب أو الألبان في العديد من المجتمعات تغلق عليها أبواب بيوتها نتيجة عن الخوف. كما أن فرص العمل نادرة جدا، مما يحرم الناس من كسب أسباب معيشتهم، بينما يعيش مئات الآلاف منهم خارج ديارهم الطبيعية، إما كمشردين داخليا أو كلاجئين. والأسوأ من ذلك، فإن الأطفال وقد عايشوا ماساة الموت والدمار إبان الصراع المدني، لا يستطيعون الحضور إلى المدارس ما لم يكونوا بصحبة جنود من قوة كوسوفو.

وفي ظل مثل هذه الظروف الصعبة، تنخرط بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو في عملية شجاعة للمحافظة على السلام والأمن، وهما لا تستحقان الثناء فحسب، بل والتأييد التام من جانبنا جميعا في كل ما يفعلونه في كوسوفو من أجل استعادة الثقة بين الأهالي، ولإشراكهم في عملية سياسية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ومن أجل إعادة بناء مجتمع يقوم على تعدد الأعراق وسيادة القانون والعدالة للجميع.

وهذه المهمة شاقة إلى حد يماثل درجة تعقد الحالة. فالتحدي المباشر والأهم الذي يواجه بعثة الأمم المتحدة هو تنظيم انتخابات بمشاركة شعبية لإدارة كوسوفو بوصفها منطقة حكم ذاتي تحت سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويجب أن تكون الانتخابات جامعة لكي تحظى بالمصداقية المطلوبة للحالة الصعبة في كوسوفو اليوم.

وفي هذا الصدد، لدينا شاغلان هامان. أولا، يجب تحسين الحالة الأمنية بغية تيسير المشاركة الكاملة للكوسوفيين - الألبان والصرب وأقليات أخرى - في العملية. ثانيا، يجب بذل كل جهد لضمان أن الناخبين، ولا سيما الصرب، داخل وخارج كوسوفو على حد سواء، لديهم فرصة تسجيل أنفسهم للتصويت دون أية عراقيل. والتحدي الآخر الهام أمام البعثة هو الشروع في عملية التعمير الاقتصادي في كوسوفو. ورغم أنه تم بالفعل القيام ببعض العمل لإعادة بناء الهياكل الأساسية إلا أنه من الضروري البدء في عدد من المشاريع الصغيرة التي يمكن أن توفر الوظائف للباحثين عن العمل من كلتا الطائفتين الأغلبية والأقلية. ونناشد المجتمع الدولي أن يقدم كل المساعدة الممكنة من أجل التعمير الاقتصادي لكوسوفو.

ولقد أقنعتنا زيارتنا إلى بلغراد والمناقشات التي أجريناها مع الرئيس كوستونيتشا ووزير الداخلية ووزير الخارجية بأن يوغوسلافيا ليست مستعدة للتعاون بالكامل مع مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة فحسب بل أنها بالفعل تفعل ذلك من خلال، على سبيل المثال، التشجيع الرسمي للصرب على تسجيل أنفسهم كناخبين، بالرغم من تحفظاتها

الشديدة على أحكام معينة في الإطار القانوني المعتمد مؤخرا لكوسوفو. ونحن نقدر هذا التوجه الإيجابي ليوغوسلافيا.

إننا نهيب بكل سكان كوسوفو - الألبان والصرب على حد سواء - أن يتخلوا عن التطرف، الذي تسبب بالفعل في الكثير من البلاء والمعاناة لهم. إن مستقبل كوسوفو هو في التعايش متعدد الأعراق لكل الطوائف، وهذا هو الهدف الذي ينبغي أن يعمل الجميع من أجله معا. وفي حقيقة الأمر فان كل دول العالم، بما فيها دولتي موريشيوس، لديها مجتمعات متعددة الأعراق تعلمت أن تعيش في وفاق. ولا يوجد سبب يمنع الكوسوفيين من فعل الشيء ذاته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل موريشيوس على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد توري (مالي) (تكلم بالفرنسية): قبل كل شيء، أود تهنئة سفير بنغلاديش تشودري، رئيس مجلس الأمن، على قيادته الممتازة أثناء زيارتنا إلى كوسوفو وبلغراد. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ عن بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، والسيد جان - ماري غويهينو، وكيل الأمين العام، على تقديمه التفصيلي جدا للتقرير.

توفر الجلسة المفتوحة صباح اليوم فرصة لإعادة التأكيد على دعم مالي الكامل للسيد هانز هايكيروب، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة المؤقتة، ولكل فريقه ولكل الموظفين الدوليين الذين يعملون بلا كلل منذ عامين الآن لتحقيق أهداف السلم والأمن والتنمية المستدامة في كوسوفو.

وبالرغم من المشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية العديدة التي تواجه البعثة، يجب أن نقر بأن تقدما كبيرا تم إحرازه في تنفيذ ولايتها. وبينما نرحب بهذا التقدم الملموس، يؤيد بلدي بقوة الجهود المتواصلة للممثل الشخصي للأمين العام وقائد قوة كوسوفو في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ومن ثم في إنشاء مؤسسات ديمقراطية متعددة العرقيات في كوسوفو.

بالنظر إلى المعلومات التي أعطانا إياها السيد غيهينيو ومما رأيناه وسمعناه وسماعه أثناء هذه الزيارة الهامة جدا، سوف أركز على النقاط الهامة القليلة التالية. قبل كل شيء، وعلى الصعيد السياسي، فإن وفدي ممتن للسيد هايكيروب ولكل موظفي البعثة على وضع الإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو والإعلان عن إجراء الانتخابات في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام.

ومع ذلك فإن الحقيقة هي أنه خلال زيارتنا تمكنا من أن نرى أن الإطار الدستوري ليس موضع توافق آراء بين الأطراف السياسية الفاعلة في كوسوفو. ومع ذلك، نعتقد أن الإطار الدستوري، الذي لا يحكم مسبقا بأي حال من الأحوال على التسوية النهائية لكوسوفو، يوفر لأبناء شعب كوسوفو فرصة لإدارة حياتهم اليومية ويشجع المعتدلين على المضي قدما في العملية السياسية بينما يضع المتطرفين على الهامش. ولأنه نتاج التعاون بين البعثة والفريق العامل المشترك وزعماء كوسوفو السياسيين والخبراء الدوليين والمجتمع الدولي، يهيب وفدي بكل سكان كوسوفو المشاركة بنشاط في الهياكل المنشأة بالفعل وفي الحكومة القادمة للإقليم.

وفيما يتعلق بالانتخابات على نطاق كوسوفو بأسرها التي سيتم إجراؤها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، يعتقد وفدي أن العملية الانتخابية يمكن أن تعزز العملية الديمقراطية في كوسوفو والاستقرار في المنطقة. ولذلك نحث كل سكان كوسوفو على المشاركة المكثفة في الانتخابات، وهي ضرورية لمحاربة التطرف المتعنت وتشجيع كل المعتدلين على القيام بدور حاسم في شؤون الإقليم. ولأن المشاركة الكاملة لكل الطوائف حاسمة بالنسبة للعملية الانتخابية، يؤيد

وفـدي مبـادرات البعثـة لإقامـة مجتمـع متعـدد العرقيـات في كوسوفو. إننا نعتقد أن المشاركة الكاملة والمسؤولة لكل قطاعات المجتمع الكوسوفي في وضع لائحة انتخابية يعول عليها تساعد في ضمان المشاركة الحرة لكل المجموعات العرقية في الانتخابات. يجب أن نفعل كل ما بوسعنا لضمان إجراء التصويت في ظروف آمنة وضمان عودة اللاجئين والمشردين ومشاركتهم. ويجب أن تشارك كل الطوائف، ولا سيما الصرب الكوسوفيين، في الانتخابات ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقت التي سيتم إنشاؤها. هذا تحد كبير لا بد أن يواجهه المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو.

ثانيا، في مجال الأمن، يعتري وفدي قلق بالغ إزاء استمرار العنف العرقي والسياسي والجريمة المنظمة في كوسوفو. ومم لاشك فيه مطلقا أن العنف ضد الأقليات في الإقليم هو أكبر عقبة أمام تحقيق أهداف المجتمع الدولي نحو السلام والديمقراطية والرخاء في كوسوفو. وأثناء زيارتنا لكوسوفو كان هذا النوع من العنف الأعمى يستشهد به مرارا وتكرارا بوصفه العقبة الرئيسية أمام عودة اللاجئين والمشردين ومشاركتهم في الهياكل الديمقراطية في كوسوفو. ويرحب بلدي بإنشاء الممثل الخاص للعنصر الأول وبقانون مكافحة الجريمة المنظمة والحيازة غير القانونية للأسلحة والإرهاب. ونأمل أن تؤدي هذه التدابير إلى تحسن كبير في الأوضاع الأمنية في كوسوفو. كذلك نؤيد التدابير المحددة التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو لرصد الحدود في كوسوفو.

ثالثا، على الصعيد الاقتصادي، مازلنا قلقين إزاء معدل البطالة المرتفع جدا في كوسوفو والحالة المأساوية للاقتصاد. ومع ذلك، نرحب بإقامة نقاط تحصيل ضرائب على طول حدود كوسوفو، حيث تجبى رسوم جمركية على بعض السلع. إن التنمية الاقتصادية عنصر هام من عناصر الاستقرار. ووفد بلدي يوصي بأن يوفر المجتمع الدولي أموالا إضافية لبرنامج القرية لإعادة التأهيل الاقتصادي.

رابعا، أحد مصادر قلق وفد بلدي في المجال الإنساني يتمثل في حالة آلاف اللاجئين الناطقين بالألبانية من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة الذين كانوا في يوغوسلافيا منذ ٣ أيار/مايو بسبب المصادمات بين القوات المقدونية والمتطرفين الألبان. ويجب على المجتمع الدولي أن يهب لمساعدتهم.

مسألة الأفراد الذين اختفوا والأفراد المحتجزين لا تزال هامة جدا بالنسبة إلى وفد بلدي. ولا تزال هذه تمثل عقبة كبرى في طريق المصالحة بين الطوائف. ونحن نشجع البعثة على إحراز المزيد من التقدم في هذا المجال الرئيسي، ونحث سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على الإفراج عن أولئك الذين لا يزالون يعانون في السجون الصربية.

خامسا، يرحب وفد بلدي بالاتصالات الوثيقة بين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبعثة وقوة كوسوفو. وفتح مكتب للبعثة في بلغراد سيوفر الاتصال والتعاون بين البعثة والسلطات اليوغوسلافية. ونحن نشكر السلطات اليوغوسلافية على رغبتها في التعاون مع البعثة وإصرارها على ذلك لتحسين العلاقات بين الطوائف، في ميتروفيتشا على وجه الخصوص وفي أنحاء كوسوفو. إن تعاون سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حاسم إذا ما كان للأقليات، وبخاصة الصرب، أن تشارك في انتخابات ١٧ تشرين الأول/أكتوبر.

أخيرا، يدرك وفد بلدي ضخامة المهمة التي تواجه البعثة، ونحن نعرب عن التحية للسيد هانز هايكيروب لأسلوبه المتزن في قيادة البعثة؛ ونشكر كل أعضاء البعثة وقوة كوسوفو المحليين والدوليين على عزمهم والتزامهم بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحن ندعو المجتمع الدولي

إلى أن يزيد جهوده لمساعدة البعثة في هذه المرحلة الحاسمة من اشتراكها في كوسوفو لتمكينها من تحقيق أهدافها: السلام، والأمن، والتنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مالي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أوجه شكري لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جين - ماري غويهينو، على عرضه. إن سائر ضروب الدعم لإدارة السيد غويهينو، بما في ذلك تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، (S/2001/565) تسهم إسهاما كبيرا في نجاح بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة.

ونحن نتشاطر الرأي الوارد في تقرير الأمين العام ومؤداه أن القانون والنظام الفعالين أولوية قصوى في عمل البعثة ويسرنا أن نرى أن دعامة الشرطة والعدل للبعثة قد أرسيت. وبتعاون قوة كوسوفو ستتعزز فعالية البعثة. ونحن نؤيد التعيين المعتزم لنائب للممثل الخاص للأمين العام ليرأس تلك البنية.

إن الاجتماعات المفتوحة بشأن بعثات مجلس الأمن مفيدة جدا لنا لتمكيننا من الانضمام إلى كل الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة في تقييم الوفاء بالمهام وفي الاستماع بشكل مباشر إلى الآراء بخصوص نتائج الصراع.

إنني أشكر السفير تشودري وأهنئه على الطريقة الممتازة التي قاد بها البعثة. فبفضل تفانيه، حققت البعثة أهدافها في زمن قياسي. لقد استعرض أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر الامتثال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وقيموا، مع العناصر الفاعلة المختلفة، عن قرب، منجزات البعثة والتحديات التي تواجهها، بما في ذلك عن طريق اجتماعات مع الرئيس بوتين ومع الرئيس كوستونيتشا. واتساع اجتماعاتنا عزز تفهمنا للصراع ووفر لنا منظورا أفضل لاتخاذ القرارات التي سيكون على المجلس أن يعتمدها في المستقبل.

اسمحوا لي بأن أدلي ببعض التعليقات المحددة بشأن البعثة. أريد أن أبرز عمل البعثة وأن أعترف بإسهام البعثة القيم. إن المسؤولية والالتزام اللذين أظهرهما الممثل الخاص للأمين العام، السيد هانز هايكيروب وفريقه وهم يعملون لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) جديران بالتقدير ويستحقان تأييدنا التام. إن منجزات البعثة طوال العامين الماضيين واضحة، وتشكل خيارا عمليا لتحقيق التعايش الضروري في أي مجتمع متعدد الأعراق.

إن تحديات كبيرة تواجه البعثة والمجتمع الدولي. ومن الضروري، أولا وقبل كل شيء، أن نكفل مشاركة كل الطوائف في انتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن نتفهم الشواغل التي عبر عنها صرب كوسوفو، سواء من بقي منهم في كوسوفو أو الذين لجأوا إلى الخارج، ونعتبر أن من أولويات البعثة وقوة كوسوفو في الأشهر المقبلة أن تضع ضمانات أمنية توفر لتلك الطائفة حرية الانتقال في داخل كوسوفو، وتسمح بعودة اللاجئين والمشردين. وعلى أية حال، يجب أن توفر لهم مشاركة كاملة في العملية الانتخابية.

ونحن نعتقد أن مشكلة المحتجزين والأفراد الذين اختفوا تتطلب اهتماما ذا أولوية. وحلها من بين العناصر الرئيسية في بناء الثقة بين الأطراف.

من بين أكبر التحديات للمستقبل مشكلة مدينة ميتروفيتشا. وهنا نحتاج إلى التعاون التام من جانب حكومة بلغراد. إن التدبر الضروري يجب ألا يوقفنا عن حل التفكك الاجتماعي الحالي والأعمال العدائية. إن تلك المدينة مرآة تعكس كل مشاكل كوسوفو. وما يحدث هناك سوف يبعث رسالة واضحة بشأن المستقبل المحتمل لبقية كوسوفو. والبعثة

يجب أن تعمل باستمرار مع قوة كوسوفو لضمان تنسيق القرارات وأنها لا تؤدي إلى آثار متعارضة. ونحن ندعو حكومة بلغراد إلى أن تتخذ موقفا أكثر نشاطا وإيجابية في إيجاد حلول لميتروفيتشا.

من الملح أن يتفهم سكان كوسوفو بسرعة وبشكل كامل الدور الرئيسي الذي يجب أن يقوموا به في حاضرهم ومستقبلهم. بعبارة أخرى ''الكوسوفية'' يجب أن يتحقق، إذا جاز لي أن أستخدم لفظا جديدا من وحي هذا الصراع. وكما أوضحت نتائج البعثة، فإن ''الأمر الواقع غير مقبول'' (S/2001/600، الفقرة ٣٠). إن مسؤولية المجتمع الدولي محدودة، لكنها ستكون أكثر محدودية دون دعم وتعاون السكان. ولذلك نناشد كل أبناء كوسوفو أن يشاركوا في أنشطة المجتمع الدولي، وأن يرفضوا كل أشكال العنف وأن يشاركوا في العملية الديمقراطية، وعلى وجه الخصوص الانتخابات المقبلة، التي ستساعد على تهيئة الظروف الضرورية للمصالحة، والاستقرار والتقدم في المنطقة.

إن تحقيق تلك الأهداف ستعززه العلاقات المحسنة والحوار بين البعثة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، اللذين يجب على مجلس الأمن أن يواصل تعزيزهما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كولومبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيدة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أشكركم لعقدكم هذا الاجتماع المفتوح لمناقشة تقرير بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو وبلغراد، التي وقعت في الفترة من ١٦ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد غويهينو، لعرضه تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2001/565، وأعرب عن مدى تقديرنا لذلك التقرير، لأنه وفر مدخلا مفيدا للغاية خلال استعداد وفد بلدي لبعثة مجلس الأمن.

أود أيضا أن أعرب عن تقديري الشخصي لكم، سيدي الرئيس، للقيادة المؤثرة الفعالة التي وفرتموها لبعثتنا القصيرة ولكن المكثفة حيث سعينا إلى الوفاء بالمهمة التي أوكلها لنا المجلس.

إن البعثة الحالية، وقد جاءت بعد أكثر من عام فقط من بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو، وفرت لنا فرصة لتقييم الدور الحاسم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال العامين الماضيين في تعزيز السلم والمصالحة والاستقرار، وإقامة مؤسسات ديمقراطية صحيحة.

وحسبما يوضح التقرير، وجهت البعثة، أثناء اجتماعها مع القادة المحليين، برسالة قوية بشأن الحاجة إلى تجنب العنف والتطرف والتركيز على المصالحة والتضمين بين المجموعات الإثنية.

وتهيأت لنا الفرصة أثناء زيارتنا لبلغراد للتحدث مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وسماع اهتماماتها والحصول على دعمها من أجل إحراز التقدم نحو إيجاد كوسوفو متعددة الأعراق.

وبما أن وفدي يؤيد نتائج البعثة تأييدا تاما، أدلي فقط بتعليقات موجزة على بعض القضايا التي تثير قلقنا بصفة خاصة. وتشمل حالة الأمن المتقلبة، والجهود الرامية إلى تعزيز إنفاذ القانون، وعودة اللاجئين وقضية الأشخاص المفقودين والمحتجزين.

ووفقا لما شاهدناه بصورة مباشرة، أُحرز تقدم كبير في مجالي السلام والأمن. ومع أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو حاولت تطوير استراتيجية شاملة ترمي إلى تحسين نوعية الحياة لجميع الطوائف، لا تزال حالة الأمن بالنسبة للأقليات في كوسوفو، لا سيما طائفة صرب

الكوسوفو، تشكل مصدر قلق بالغ. وينطبق ذلك بصورة حقيقية في ميتروفيتشا. وما لم تتحسن حالة الأمن للأقليات في كوسوفو، يعتقد بأن مآل مصير السلام والمصالحة إلى الفشل وسيؤدي ذلك بدوره إلى تقليل إمكانية عودة أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين إلى وطنهم وتقليل قدرتنا على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية مستدامة لشعب كوسوفو.

ولذلك، نعرب عن سرورنا لنجاح المبادرة التي اتخذها مؤخرا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لإنشاء الدعامة الأولى لتحسين تنسيق المسائل المتعلقة بالشرطة والعدالة. وفي هذا السياق، نرحب بترويج التنظيمات المتعلقة بحالات عبور الحدود بصورة غير شرعية وحيازة أسلحة غير شرعية.

ونؤكد على نداء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بزيادة عدد القضاة والمدعين العامين الدوليين وبتقديم المزيد من الأموال لزيادة القدرة على احتجاز الأشخاص. ويعتبر وفدي أن هذه مسائل لها أهميتها في تحسين حالة القانون والنظام، لا سيما في ضوء التعليقات التي تفيد بأنه ربما يطلق سراح مقترفي الجرائم من الحجز بسبب الافتقار إلى مرافق ملائمة لاحتجاز الأشخاص.

وأغتنم هذه الفرصة بصفتي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، لأسترعي الانتباه إلى الفقرتين ٢٥ و ٣٣ من التقرير (S/2001/600) وإلى أهميتهما في عملية المحافظة على القانون والنظام في كوسوفو. وتبرز هاتان الفقرتان المناقشات التي أجريت بين أعضاء البعثة وقوة كوسوفو بشأن تعزيز رصد الحظر على الأسلحة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨).

ونعرب عن ارتياحنا لأننا أجرينا مناقشات مثمرة للغاية كما نعرب عن الشكر للفريق ثورستين سكيكر قائد قوة كوسوفو، على تعاونه. ونعرب عن التقدير بخاصة لما تم التعهد به من تقديم معلومات مفصلة عن مصدر الأسلحة ونوعها وكميتها التي يتم الاستيلاء عليها.

وأبلغنا أيضا قائد شرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بنوعية الأسلحة التي يتم الاستيلاء عليها بالمحاولات المبذولة، التي أحرز البعض منها النجاح، لنزع أسلحة السكان عند الاقتضاء.

ويعرب وفدي عن ارتياحه للتقدم السياسي الذي يجري إحرازه بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات التي من المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا السياق، نؤكد على الأهمية التي نعلقها على التعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وسلطات بلغراد، لا سيما فيما يتعلق بتسجيل الأقليات ومشاركتها في العملية الانتخابية ذاتها. ونرى أن مشاركة الطوائف كافة في الحكم في كوسوفو تتسم بالأهمية لأن هذه هي الطريقة التي ستمكننا من إتاحة الفرصة للطوائف كافة لأن تشارك مشاركة كاملة في المؤسسات الديمقراطية.

وثمة قضية طلبت كل الطوائف المساعدة بشأنها مرة أخرى، مثلما فعلت في السنة الماضية، وهي قضية الأشخاص المفقودين. ونعتقد أن بالمستطاع إحراز المزيد من التقدم بشأن هذه القضية وذلك باستخدام الحمض الخلوي الصبغي في الأعمال الشرعية التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ونشجع أيضا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على مواصلة تعزيز الأوضاع التي من شأنها أن تفضي إلى عودة اللاجئين والمشردين ونثني عليها للتقدم الذي أحرزته بالفعل في هذا المجال.

ويوضح التقرير أن ثمة تحديا من أكبر التحديات يتمثل في تعزيز تعدد الأعراق. ونعتقد أنه لا يوجد حل

بسيط أو سريع لهذه المشكلة. ومع اقتراب موعد إجراء الانتخابات، تكتسي تلك القضايا بأهمية متزايدة ونؤيد بلا تحفظ التأكيد الذي ورد في التقرير على ضرورة اتخاذ مبادرات متعددة الأعراق في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والدينية للبدء في بناء الثقة بين الطوائف.

وبناء على المبادرة التي اتخذتموها يا سعادة الرئيس، التقت مجموعة تمثل المنظمات النسائية غير الحكومية بكوسوفو مع أعضاء البعثة وأثناء هذا الاجتماع أثير عدد من القضايا ذات الأهمية. وشدد الممثلون على ضرورة إشراك النساء في مفاوضات السلام وفي عملية اتخاذ القرارات السياسية وذلك وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وجرى التأكيد أيضا وبصورة متساوية على أهمية مساندة المجتمع الدولي لتمكين المرأة اقتصاديا، ومكافحة التمييز وتوفير العمالة والفرص المتساوية للمرأة. وتم التأكيد أيضا على ضرورة الحوار المنتظم وتعزيز التعاون بين الجماعات النسائية المحلية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ونعرب عن امتناننا لإتاحة الفرصة، بناء على طلبكم يا سعادة الرئيس، للاجتماع مع ممثلي المنظمات غير الحكومية بسبب الأهمية التي نعلقها على المجتمع المدني والدور الذي يمكن أن يقوم به في جهود المصالحة.

وفي الظاهر حدث تطور في الحالة الاقتصادية في كوسوفو. لقد شاهدنا عمليات تعمير؛ وشاهدنا تحسنا في النشاط الزراعي؛ وشاهدنا نشاطا اقتصاديا في كل أنحاء بريستينا. وبالرغم من ذلك، لا تزال الحالة الاقتصادية تثير قلقا بالغا بسبب ارتفاع مستويات البطالة السائدة، لا سيما فيما بين الشباب، وضرورة حل القضايا المتعلقة بحقوق الملكية والتي يمكن أن تهيئ بيئة ملائمة يمكن أن تفضي إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

ومن الأهمية معالجة تلك القضايا والقضايا الأخرى لأنها تؤثر على عودة اللاجئين والمشردين الذين يترددون في العودة بسبب عدم وجود مصدر للدخل تتوفر له أسباب الاستمرار.

وفي الختام، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدي للسيد هانز هايكيروب، الممثل الخاص للأمين العام، ولموظفيه ولقائد قوة كوسوفو وموظفيه وللرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو على المساعدات الهائلة التي قدموها للبعثة في أثناء وجودها في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة جامايكا على كلماتها الرقيقة الموجهةإليّ.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أنا، أيضا، أعرب عن الشكر للسيد غويهينو، وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى تقرير الأمين العام. وأعرب عن الشكر أيضا للسيد الرئيس، لرئاسته بعثتنا بطريقة فعالة وتقديمه تقريرنا.

لقد تبين لنا أن اجتماعاتنا كانت مفيدة وهامة، ولا تقل فائدة ولا أهمية عن ذلك تفاعلاتنا مع الرئيس كوستونيتشا والرئيس بوتين.

لقد انقضت الآن سنتان على إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التي أحرزت تقدما حسنا في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتثني النرويج على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، برئاسة السيد هانز هايكيروب وعلى قوة كوسوفو، بقيادة ثورستين سكيكر على جهودهما إضافة إلى شركائنا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأركان الاتحاد الأوروبي، على تهيئة الأوضاع من أجل إيجاد كوسوفو متعددة الأعراق وديمقراطية. ولا بد أن يرمي هدفنا الشامل إلى تعزيز السلام والاستقرار، ووقف

التفكك والتطرف في منطقة البلقان. ولا يزال يتعين عمل الشيء الكثير.

إن النرويج بوصفها مزودا رئيسيا بالأفراد والمساعدة لكوسوفو، تهتم اهتماما شديدا بنجاح تنفيذ الحكم الذاتي في كوسوفو، على أساس الإطار الدستوري والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). والتحدي الوحيد الأهم هو الحالة الأمنية. وكما اتضح في تقرير الأمين العام وخلال بعثتنا، لا تزال الطوائف ذات الأقلية، وخاصة صرب كوسوفو، تعاني من العنف العرقي والجرائم الكبرى. ولا يتورع المتطرفون عن ارتكاب أعمال العنف ضد زملائهم ذوي الأصول الألبانية لخدمة مصالحهم السياسية أو الإجرامية.

ولذا فإننا نؤيد بقوة مبادرات الممثل الخاص للأمين العام لتحسين سيادة القانون والنظام، بما في ذلك من خلال إنشاء دعامة جديدة للشرطة والعدالة وإصدار ثلاث لوائح جديدة موجهة ضد المتطرفين. وتشير التقارير القادمة من كوسوفو إلى أن برنامج العفو المتعلق بالسلاح قد كان ناجحا.

والبرامج الجارية التي تعمل على تقييم وتدمير مخزونات الأسلحة الصغيرة ينبغي توسيعها لتشمل مناطق أخرى من الإقليم. وترحب النرويج بالجهود المبذولة في إطار ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا في هذا الصدد. ومن الشواغل الرئيسية الاتجار بهذه الأسلحة. ويجب تعزيز التعاون بين الشرطة عبر الحدود. وقد أظهرت الأزمة المقدونية الحاجة إلى اتباع نهج شامل. ويجري الآن وضع خطط لتدريب الشرطة على الصعيد الإقليمي بتركيز على جميع أنواع التهريب في سياق المبادرة المتعلقة بتعاون الشرطة وتدريبها في إطار ميثاق الاستقرار.

ونعرب عن ترحيبنا باستعداد حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للتعاون مع شرطة البعثة في التصدي للاتجار غير المشروع، كما أعربت عن ذلك لبعثة المجلس. ونتطلع إلى أن نسمع من البعثة بشأن المتابعة والنتائج.

ومن الواضح لنا أن التعاون الأوثق مع بلغراد مسألة تدعو الحاجة إليها في طائفة من المسائل التي تواجه البعثة خلال الفترة المؤدية إلى الانتخابات. ونحن نعول على - ونتوقع من - قادة الصرب في بلغراد أن يدعموا جهود البعثة الرامية إلى تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وترحب النرويج بالموقف الإيجابي من قبل الرئيس كوستونيتشا فيما يتعلق بتسجيل صرب كوسوفو. وتوثيق التعاون بين البعثة وبلغراد أيضا بالغ الأهمية لمعرفة مصير الأشخاص المفقودين من كل الطوائف، وكذلك إطلاق من تبقى من المعتقلين السياسيين وغيرهم من السجناء. وإذا ما حكمنا بناء على اجتماعاتنا البناءة في بلغراد، نعتقد أن البعثة يمكن أن تعمل مع السلطات اليوغوسلافية لتحقيق تقدم في المجالات الخمسة التي ركز عليها الرئيس كوستونيتشا، بغية تشجيع مشاركة صرب كوسوفو مشاركة كاملة في العملية الانتخابية.

إننا نتوقع من قادة ألبان كوسوفو أن يضطلعوا بنصيبهم من المسؤولية عن تحسين الحالة الأمنية حتى يمكن أن تبدأ عملية حقيقية لعودة الأشخاص المشردين.

ونحن سنؤدي قسطنا وسنوفي بالتزاماتنا تجاه كوسوفو. ولكن هذا طريق ذو اتجاهين. ويجب على كل المعنيين أن يؤدوا دورهم. وتهيئة الأمن والظروف المواتية للعودة لا يمكن أن تترك للأمم المتحدة وقوة كوسوفو وحدهما. ويتوقف الأمر على قادة كوسوفو ليبرهنوا عمليا على توفر الإرادة السياسية لديهم لإنشاء مجتمع متعدد الأعراق مستعد لممارسة حكم ذاتي ذي معنى وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وإننا لم ندعم طائفة عانت من القمع والعنف لنرى أعضاء تلك الطائفة ذاتها يوقعون المعاناة

بالآخرين. ويجب على الذين قاتلوا من أجل حقوقهم أن يقفوا الآن من أجل الحقوق المتساوية للآخرين.

وهناك بالطبع روابط مشتركة بين أمن صرب كوسوفو وعودة صرب كوسوفو، من جهة، ومشاركة صرب كوسوفو في المؤسسات المؤقتة من الجهة الأخرى. ولذا ينبغي لقادة بلغراد من جانبهم أن يزيدوا من تعزيز مصالح الصرب بمساعدة البعثة على تحديد المحاورين الملتزمين بإدماج الصرب في كوسوفو والتأثير على أولئك المحاورين. وهذه ليست الحالة على أيسر تقدير في ميتروفيتشا، التي تمثل تحديا رئيسيا. وتؤيد النرويج الاستراتيجية الشاملة والمتوازنة التي أوضحها الممثل الخاص للأمين العام خلال زيارتنا وهي عبارة عن عملية سياسية متواصلة، تشمل التعاون الوثيق مع بلغراد، لاستبدال الهياكل المتوازية في ميتروفيتشا بتدابير بناء الثقة والأمن الذي توفره قوة كوسوفو وشرطة البعثة ودائرة شرطة كوسوفو، مع مشاركة الصرب. ويجب أن يؤدَّى هذا باحتراس، ويجب تفادي حدوث هجرة جماعية أخرى وذلك بضمان أن يكون لصرب ميتروفيتشا على الأقل نفس الشعور بالأمن الذي لديهم الآن.

ونرحب بجهود قوة كوسوفو للتعامل مع الحالة الأمنية الإقليمية، كما أوضح قائد القوة. وهذا يشمل زيادة الجهود المبذولة لمنع أنشطة متطرفي الطائفة الألبانية عبر حدود مقدونيا، وكذلك إسهام قوة كوسوفو في التطورات الإيجابية في جنوبي صربيا. ويدل تعاون المجتمع الدولي تعاونا ناجحا مع بلغراد في وادي بريسيفو على أنه يمكن تحقيق المزيد بالوسائل السياسية وتدابير بناء الثقة أكثر مما يمكن عن طريق استخدام القوة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل النرويج على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

سأتنحى الآن، وبدلا من الإدلاء ببيان بصفتي الوطنية، أعطي الكلمة للبلدان التي دُعيت بموجب المادة ٣٧. والأول في تلك القائمة هو ممثل السويد. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سكوري (السويد) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أيدت هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن آيسلندا وليختنشتاين، البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكر رئاسة مجلس الأمن على تقرير بعثة مجلس الأمن عن تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونشكر أيضا الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، المؤرخ ٧ حزيران/يونيه، ووكيل الأمين العام غويهينو على الإحاطة التي قدمها هنا اليوم.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد دعمه القوي للممثل الخاص للأمين العام، السيد هانز هايكيروب، في جهوده الرامية إلى ضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحن نرحب بإصدار السيد هانز هايكيروب للإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو والإعلان عن إجراء انتخابات على نطاق كوسوفو في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر من هذه السنة. والإطار الدستوري خطوة تمثل معلما بارزا في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ويشكل نقلة حاسمة تجاه إقامة حكم ذاتي ديمقراطي ذي معنى في كوسوفو. ونحن نحث جميع الأفراد والطوائف في كوسوفو على المشاركة بصورة فعالة وبناءة في عملية الانتخابات وفي

مؤسسات الحكم الذاتي في المستقبل. ويرحب الاتحاد الأوروبي بدعم حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتسجيل صرب كوسوفو، ويدعو بلغراد إلى مواصلة التعاون مع البعثة بغية ضمان مشاركتهم في الانتخابات.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي النتائج التي توصلت إليها البعثة والتي تفيد بأن هناك حاجة إلى تكثيف الجهود بشأن مسائل مثل زيادة الأمن لجميع الطوائف، ولاسيما صرب كوسوفو؛ وحرية التنقل؛ ومصير الأشخاص المفقودين؛ وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين. ونرحب بالجهود التي تبذلها البعثة وقوة كوسوفو في هذا الصدد ونتفق مع تقييم بعثة مجلس الأمن على أن هناك حاجة إلى مواصلة الحوار وتعزيزه بين البعثة وبلغراد بغية ضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

إن تقرير بعثة مجلس الأمن وتقرير الأمين العام يشير كلاهما إلى حقيقة أن مستوى العنف والجريمة في كوسوفو، ولاسيما الجريمة الموجهة ضد الأقليات العرقية، لا يزال مرتفعا بصورة غير مقبولة. والجهود المتضافرة لتعزيز الحالة الأمنية العامة في كوسوفو ذات أهمية حيوية لاستقرار الإقليم والمنطقة بأسرها. ونحن نؤيد التدابير التي اتخذتها مؤخرا البعثة وقوة كوسوفو لمواجهة عمليات العبور غير القانونية للحدود وامتلاك الأسلحة على نحو غير مشروع، فضلا عن اعتماد لائحة للمساعدة على مكافحة الإرهاب في كوسوفو. ويرحب الاتحاد الأوروبي ما جاء في الوقت المناسب من إنشاء دعامة جديدة للبعثة تهدف إلى توفير مزيد من التركيز والتنسيق في ميدان الشرطة والأمن والعدالة. ونحن مقتنعون بأن الدعامة الجديدة تمثل أداة هامة في مكافحة الجريمة في كوسوفو، ونتطلع إلى وجود استراتيجية شاملة للبعثة لقطاع العدالة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا الجهود الرامية إلى وضع استراتيجية لتهدئة التوترات وحل الحالات المعقدة في شمال كوسوفو، وخاصة في ميتروفيتشا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بقيام المجموعة الألبانية المسلحة بعمليات تسريح من جانب واحد في جنوب شرقي صربيا وبإكمال عودة قوات الأمن اليوغوسلافية سلميا إلى منطقة السلامة الأرضية، وفي هذا السياق، يعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره للجهود البناءة التي تبذلها حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولقد دأب الاتحاد الأوروبي على العمل عن كثب مع منظمات دولية أخرى، وبخاصة مع منظمة حلف شمال الأطلسي، لجمع الأطراف معا والتوصل إلى حل سلمي للأزمة. ويشجع الاتحاد الأوروبي سلطات بلغراد والممثلين الألبانيين الإثنيين على إحراز تقدم سريع في تنفيذ التدابير الضرورية لبناء الثقة، بما في ذلك إنشاء قوة شرطة متعددة الأعراق، وعودة جميع المشردين وإدماج السكان الألبانيين الإثنيين في الهياكل المحلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وسوف تبقي بعثة الاتحاد الأوروبي للرصد على وجودها في المنطقة بغية المساهمة في هذه العملية.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ إزاء حالة الأمن الخطيرة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي قمة غوتنبورغ التي عقدت مؤخرا، أكد المجلس الأوروبي من جديد تمسكه الشديد بسيادة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا السابقة وسلامة أراضيها وضرورة التوصل إلى حل سياسي للأزمة. ومن الأهمية أن تحافظ قوة كوسوفو على سيطرتها القوية على الحدود وتتخذ موقفا حازما ضد المتطرفين الألبانيين الإثنيين الذين يقومون بأعمالهم من داخل كوسوفو. ويطلب الاتحاد الأوروبي من القادة الألبانيين الإثنيين في كوسوفو والقادة السياسيين في ألبانيا أن يستخدموا نفوذهم لعزل المتطرفين وللحيلولة دون انتشار العنف، الذي يشكل تهديدا لاستقرار المنطقة كلها.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما تكثيف الحوار بشأن العلاقات فيما بين الأعراق الذي استهله الرئيس

تراجكوفسكي، والاتحاد الأوروبي على استعداد للمشاركة في زيادة تسهيل الحوار السياسي. وتحقيقا لهذه الغاية، قرر الاتحاد الأوروبي تعيين ممثل، مقيم في سكوبجي، يعمل تحت سلطة السيد خافير سولانا الممثل السامي، الذي يوجد هو نفسه الآن في سكوبجين.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما أكيدا بمواصلة جهوده، وذلك بالتعاون الوثيق مع جميع الشركاء الرئيسيين والمنظمات، لتعزيز الاستقرار والتنمية الديمقراطية والرخاء في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

السيد ساهوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): أعرب شخصيا عن الشكر لكم يا سعادة الرئيس ولجميع أعضاء المجلس لجهودكم المتعلقة بالبعثة التي نُناقش نتائجها اليوم. وأعرب عن امتناني أيضا للسيد غويهينو وكيل الأمين العام على تحليله وعرضه.

ونعتبر أن المناقشة التي أجرتها البعثة في يوغوسلافيا، وكوسوفو، وميتوهيخا وبلغراد مفيدة للغاية. لقد أتاحت الزيارة فرصة لجميع أعضاء المجلس كي يحصلوا بصورة مباشرة على المعلومات بشأن الحالة على أرض الواقع ويقيموا التحديات التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الفترة القادمة المعقدة للغاية. ونعتقد أن مشاركة المجلس النشطة لها أهميتها كما أنها مفيدة جدا في عملية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وثمة جانب من جوانب البعثة على نفس القدر من الأهمية يتمثل في الزيارة التي قام بها أعضاء المجلس إلى بلغراد. وفي رأينا أن تبادل الآراء مع الرئيس كوستونيكا، والوزير سفيلانوفيتش ومع الأعضاء الآخرين في حكومتنا كان مفصلا وصريحا وبناء. وتلتزم يوغوسلافيا بمواصلة التعاون مع المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو من أجل حل المشاكل الصعبة في كوسوفو ومتوهيخا.

ونؤيد موقف بعثة مجلس الأمن ومفاده إنه يتعين زيادة تعزيز العملية السياسية في كوسوفو ومتوهيخا عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). الأمر الذي يقتضي في الواقع من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو وشرطة كوسوفو أن تبذل جهودا إضافية كبيرة، فضلا عن إيلاء مجلس الأمن اهتماما تاما بذلك. ونوافق أيضا على التقييم الذي يفيد بأن العقبات الأساسية التي تعترض إيجاد كوسوفو ومتوهيخا متعددتي الأعراق موردها الافتقار إلى توفير الأمن للسكان في المجالات المادية والاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن الافتقار إلى حرية الانتقال وإمكانية الحصول على قدم المساواة على الخدمات العامة. وفضلا عن ذلك، نُسلم بأهمية إنشاء الركن الأول الجديد والتدابير التي اتخذتها مؤخرا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لمكافحة الجريمة المنظمة وحيازة الأسلحة غير الشرعية والإرهاب.

وأكدت يوغوسلافيا مرارا وتكرارا إنها تؤيد من حيث المبدأ الانتخابات في كوسوفو ومتوهيخا وإنشاء مؤسسات مؤقتة عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لا سيما العمل بأحكامه المتعلقة باحترام سيادة يوغوسلافيا وسلامة أراضيها. ولذلك، طالبنا الطائفة الصربية بأن تشترك في عملية التسجيل للانتخابات.

ولكن، مسألة ما إذا كان صرب الكوسوفو سوف يتوجهون بالفعل إلى أماكن الاقتراع تعتمد على ما إذا كانت الأوضاع مهيأة فعلا من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ذلك الوقت.ومما يؤسف له، أن هذه الأوضاع غير متوفرة الآن: ولا يتوفر الحد الأدنى من السلامة البدنية،

لا سيما للسكان غير الألبانيين؛ ولا يستطيع الصرب الباقون في كوسوفو ومتوهيخا الانتقال من مكان إلى آخر دون حراسة مسلحة. وفي ظل تلك الأوضاع، نرى صعوبة في توقع حتى شن حملة انتخابية، ناهيك عن التصويت.

ومن الصعب التأكيد بأن المشاركة في الانتخابات هي شرط مسبق لحياة تسودها السلامة. ومن الجهة الأخرى، وبسبب الافتقار إلى السلامة، لا تتوفر أوضاع من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية. ولا تتوقف حماية الأقليات على إرادة الأقليات للمشاركة في مؤسسات الحكم الذاتي، ولكن سلامة الأقليات سوف تمكنها من المشاركة بطريقة معقولة في تلك المؤسسات.

والموقف كما هو عليه الآن، يدل على أن كوسوفو ومتوهيخا ماضيتان على الطريق نحو التحول التام إلى مجتمع أحادي العرق. لقد غادر ثلثا السكان الصرب وكثير من أعضاء الطوائف الإثنية الأخرى متوجهين إلى أجزاء أخرى من البلد. وتم تطهير بريستينا بصفة خاصة: ولم يبق فيها سوى ٢٠٠ شخص من الصرب الذين بلغ عددهم ٤٠ ٠٠٠ شخص. ولم تبدأ بعد عملية عودة المشردين إلى كوسوفو ومتوهيخا. وبالفعل، لا يزال الهروب من المقاطعة مستمرا بصفة يومية. وينبغي أن تبدأ على الفور عودة المشردين، على الأقل إلى مناطق معينة في كوسوفو ومتوهيخا حيثما يمكن تحقيق ذلك بسلامة. وينبغي استكمال هذه الخطوة عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي طالب بعودة المشردين الذين شردوا قسرا وذلك دون أي شروط إضافية أو خاصة.

ولن أتطرق إلى قضية الإطار المؤسسي. فموقفنا معروف تماما ولقد ورد ملخص له في الرسالة التي وجهتها إليكم يا سعادة الرئيس في وقت مبكر من هذا الشهر. ونرى أنه ينبغي سن التشريع ذي الصلة لتحسين محتوى الإطار واتخاذ التدابير الإضافية لبناء الثقة بغية توفير الحماية للصرب وللأشخاص الآخرين من غير الألبان كي يتسنى لهم العيش جنبا إلى جنب مع الأشخاص الآخرين في المقاطعة.

ومن الضروري ضمان وجود الروابط المؤسسية بين صرب الكوسوفو والسلطات في بلغراد. وفي هذا السياق، نطالب بإقامة التعاون في ميادين التعليم والصحة العامة وبخاصة فيما يتصل بحماية التراث الثقافي. وفضلا عن ذلك نعتقد بأنه ينبغي إنشاء مراكز لجمع الضرائب داخل إقليم كوسوفو ومتوهيخا، لأن إبقاء تلك المراكز عند الحدود الإدارية مع صربيا من شأنه أن يعطي الانطباع بأن كوسوفو ومتوهيخا تشكلان بالفعل دولة مستقلة.

وأخيرا، نرى، مع الأخذ في الحسبان التعاون الجيد والمفيد القائم بين جيش يوغوسلافيا، ووزارة الداخلية اليوغوسلافية وقوة كوسوفو في جنوبي صربيا، إنه ليس ثمة سبب لعدم ضمان إقامة تعاون مماثل يتعلق بكوسوفو ومتوهيخا. وأؤكد مرة أخرى استعداد حكومتي والتزامها بزيادة تكثيف تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي هذا السياق، ثمة حاجة ماسة إلى وضع اتفاق لمركز البعثة ينظم التعاون بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. الأمر الذي من شأنه أن ييسر التعاون إلى حد كبير ويتفق تماما مع الممارسة التي تتبعها الأمم المتحدة إزاء بعثات ذات طابع مماثل.

وفي الختام، أؤكد على استعداد يوغوسلافيا لبذل قصارى جهدها للمساهمة في تحسين الحالة في كوسوفو ومتوهيخا لصالح جميع سكانهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي ممثل ألبانيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم الممتازة والالتزام القوي الذي تحليتم به بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن خلال الشهر الحالي. وإن حكومة ألبانيا لتعرب عن تقديرها البالغ لبعثتي مجلس الأمن إلى كوسوفو، برئاستكم، لما حققتاه من نجاح وما قدمتاه من مساعدة في رسم سياسة المجتمع الدولي من أجل السلام والاستقرار في هذه المنطقة.

في يوم ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩، تم نشر أول قوات دولية لحفظ السلام في كوسوفو، في إطار قوة كوسوفو، جنبا إلى جنب مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت الحكومة الألبانية تتابع باهتمام كبير التطورات الجارية في كوسوفو. ونعتقد أن قدرا كبيرا من التقدم قد أُحرز في كوسوفو، الأمر الذي ينعكس في تعزيز عملية التحول الديمقراطي، وعودة اللاجئين، وتحسين الوضع الأمني، وإعادة البناء الاقتصادي، وغيرها من الإنجازات التي لا تقل عن ذلك أهمية. وبهذه المناسبة، نود أن نثني على العمل العظيم لبعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو، ونحن مستعدون لدعم هذا العمل والمساهمة في هذه العملية.

إن إجراء أول انتخابات بلدية حرة من نوعها في تاريخ كوسوفو كان مهمة ناجحة للغاية اضطلع بها المجتمع الدولي والقوى السياسية في كوسوفو. وتشهد هذه الانتخابات على أن ألبان كوسوفو عازمون تماما على انتهاج القيم الديمقراطية ومعاييرها. وبهذه الانتخابات تكون كوسوفو قد خطت خطوة هامة نحو بناء المؤسسات ونحو العملية الديمقراطية.

وتؤيد حكومة ألبانيا تماما إجراء الانتخابات العامة في كوسوفو. ومن شأن هذه الانتخابات أن تنشئ المؤسسات المركزية وتزيد من مسؤولية ألبان كوسوفو في إطار عملية الحكم الذاتي. وينبغي للأمم المتحدة والقوى السياسية في كوسوفو العمل معا للإعداد للخطوات المناسبة التي ستساعد في بناء الثقة وإنشاء كوسوفو المتعددة الأعراق.

أولا، ينبغي تكثيف الجهود من أجل حل مشكلة المفقودين والإفراج عن جميع السجناء، وهي مشكلة ما زالت تعوق مسيرة المصالحة بين المجموعات العرقية في كوسوفو.

ثانيا، على المجتمع الدولي ونظام بلغراد أن يعملا على التأثير على طائفة الصرف في ميتروفيتشا للتخلي عن سياسة الكانتونات وعزلة ميتروفيتشا. وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) يستهدف بناء مجتمع ديمقراطي وحر في كوسوفو يعيش جميع أبناءه في حرية ومساواة. وإن حل مشكلة ميتروفيتشا لن يقضي على مصدر للتوتر والصراع فحسب، بل سيساعد في تهيئة شعور بالمسؤولية بين ألبان كوسوفو لاحترام كافة القواعد الديمقراطية، والتعايش على قدم المساواة مع المجموعات العرقية الأخرى. ونرحب بتوصية بعثة مجلس الأمن بشأن الوضع في ميتروفيتشا فيما يتعلق بالحاجة إلى مبادرات متعددة الأعراق في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والدينية بهدف إعادة بناء الثقة بين الطوائف، وخاصة في ميدان التنمية الاقتصادية.

ثالثا، بغية تحقيق الثقة المطلوبة والمصالحة في كوسوفو، يتعين على الألبان أن يبذلوا جهودا إضافية لاحترام حقوق الأقليات. وفي نفس الوقت، على الأقليات، وبخاصة الأقلية الصربية، إن تفهم أن المشاركة في عملية بناء المؤسسات الديمقراطية وفي الانتخابات العامة المقبلة، هو السبيل الوحيد الذي يمكنها من خلاله الإسهام في تحقيق هدف إنشاء كوسوفو المتعددة الأعراق.

ونعتقد أنه لا يمكن إجراء أية مناقشة بشأن الوضع النهائي لكوسوفو في غياب المؤسسات المركزية، بما في ذلك

الحكومة ومجلس كوسوفو، ولهذه الهيئات وحدها الحق المشروع في التفاوض مع المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة الهامة. وينبغي احترام إرادة شعب كوسوفو باعتبارها عنصر أساسي في الحق في تقرير المصير.

ونحن نؤيد استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو في كوسوفو، لأنهما ضمان للحفاظ على السلام والاستقرار هناك. وبعد تقييم الوضع والاطلاع على الجهود الكبيرة التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تبقى هذه المنظمة في كوسوفو كضمان لهذه العملية في المستقبل. وألبانيا، بوصفها بلدا مجاورا، فإنها تود أن ترسي علاقات تعاون واسع النطاق مع كوسوفو بهدف جعل كوسوفو نموذجا للمنطقة ككل. وهذا هو السياق الذي اقترحت حكومة ألبانيا وطلبت في إطاره المساعدة المالية في إقامة هياكل ميثاق الاستقرار من أجل إعادة بناء الطريق من دوريس إلى بريشتينا.

إن مشكلة كوسوفو مسألة قديمة قدم السياسة الأوروبية التقليدية تجاه منطقة البلقان - تلك السياسة القائمة على إنشاء مناطق للنفوذ وحل المشكلة بفرض القوة والهيمنة - التي تجسدها المعاهدات والاتفاقات الدولية على مدى القرنين الماضيين. وإن اتجاه بعض البلدان اليوم إلى حل هذه المشكلة بالطريقة التقليدية، دون احترام للواقع الجديد في منطقة البلقان، سيؤدي بالتأكيد إلى انعدام الأمن والتوتر وسيبقي المنطقة في حالة عدم استقرار. ونعتقد أن استمرار العملية الديمقراطية وإدماج كوسوفو في الاتحاد الأوروبي هو السبيل السليم الوحيد لإقرار السلام والاستقرار في منطقة البلقان. كما نعتقد أن مساهمة المجتمع الدولي في كوسوفو سوف تحقق قريبا النتائج المطلوبة المتمثلة في تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة. وستكون هذه العملية دائما أكثر سهولة وإنصافا عندما تتوافق إرادة الشعب مع مصالح المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل ألبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

أود الآن أن أتناول بعض النقاط بصفتي ممثلا لبلادي.

بصفتي ممثل بنغلاديش، كان من دواعي السرور والشرف بالنسبة لي أن أترأس بعثة المجلس لكوسوفو وبلغراد. وبنغلاديش توافق تماما على الاستنتاجات التي خلصت إليها البعثة، كما وردت في الفقرات ٢٩-٣٩ من التقرير الوارد في الوثيقة S/2001/600. ونتوقع أن تؤدي هذه الاستنتاجات إلى اتخاذ تدابير عملية على يد كل الأطراف المعنية.

إن وفد بلادي، الذي انضم كذلك إلى البعثة الأولى إلى كوسوفو في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٠، قد تأثر بالتحسن الملحوظ في الأنشطة الاقتصادية العامة في المنطقة، لا سيما في بريشتينا. وسأتطرق إلى ثلاث نقاط هي: كوسوفو المتعددة الإثنيات، والديمقراطية ودور المجتمع المدني بشكل عام والجماعات النسائية على وجه الخصوص.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، نعتقد أن مستقبلا سلميا في كوسوفو - أو في المنطقة برمتها - يتوقف على مزيد من التسامح والتعايش بين مختلف الكيانات الإثنية. وعلى الرغم من التقدم المحرز خلال العامين الماضيين، ما تزال الجروح مفتوحة، وانعدام الثقة متفشيا، والعنف العرقي سائدا. والسبيل العملي الوحيد للخروج من هذا الوضع هو تحسين البيئة بقدر كبير كيما تشعر كل الطوائف بالسلامة والأمن، الأمر الذي سيساهم كثيرا في بناء الثقة ومن ثم إرساء الأسس لمجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو حقا. وفي هذا السياق، تعيد بنغلاديش التأكيد على ما ذكرناه في السابق من أن حل مشكلة الأشخاص المفقودين والمحتجزين أمر أساسي لبدء عملية تضميد الجراح.

إن بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو في الأسبوع الماضي قد نقلت بصورة مناسبة تماما رسالة قوية تحث الطوائف على بذل كل ما بوسعها من أجل إنشاء مثل هذا المجتمع. والمشاركة الواسعة في العملية السياسية تشكل خطوة هامة للغاية نحو إنشاء المجتمع المتعدد الأعراق في كوسوفو. وعلى سكان كوسوفو ألا يسمحوا للماضي بأن يجذبهم إلى الوراء، وينبغي أن ينظروا إلى الأمام وأن يتطلعوا إلى آفاق المستقبل. والنهوض بثقافة السلام واللاعنف، مع التركيز على الأطفال والشباب بصفة خاصة، أمر هام جدا في سبيل إنجاح هذه الجهود.

وتتعلق نقطتي الثانية بالديمقراطية. لقد بدأت العملية الديمقراطية في كوسوفو بداية مترددة ولكنها إيجابية وذلك بإجراء انتخابات بلدية في كوسوفو العام الماضي. وتحقق بعض النجاح في تمثيل بعض الطوائف في المؤسسات المؤقتة، بالرغم من أن مشاركة صرب كوسوفو تظل تحديا. إن لسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية دورا هاما في هذه المشاركة. إذ كان لتشجيع الرئيس كوستونيتشا على التسجيل المدني للانتخابات على نطاق كوسوفو بأسرها في تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام نتيجة إيجابية. ويجب السعي بكل جدية لتذليل الصعوبات التي تواجه تنظيم مشاركة واسعة النطاق في الانتخابات القادمة. لقد أنهت بعثة المجلس زيارتها في الأسبوع الماضي ولديها انطباع بأنه من غير المقبول الاستمرار على أساس الوضع الراهن.

وتتعلق النقطة الثالثة بدور المجتمع المدني بصفة عامة والجماعات النسائية بصفة خاصة. لقد أسعد بنغلاديش بشكل خاص أن أعضاء البعثة تمكنوا من لقاء ممثلات المنظمات النسائية غير الحكومية في كوسوفو. ونعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يزيد دعمه لتمكين المنظمات غير الحكومية والجماعات النسائية من التواصل عبر خط العزل العرقي. وينص قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على مشاركة أكبر للنساء في مفاوضات السلام والعملية السياسية. ولا بد من أن تضمن بعثة الأمم المتحدة هذه المشاركة للجماعات والشبكات النسائية في كوسوفو. ونأمل أن تتخذ البعثة خطوات فورية للعمل على نحو وثيق مع هذه الجماعات الملتزمة في عملها بالأهداف العريضة للأمم المتحدة. وتعتقد بنغلاديش اعتقادا راسخا بأن المجتمع المدني في كوسوفو أدى دورا هاما في تعزيز أهداف مجتمع متعدد العرقيات وأنه سيستمر في كونه حليفا فعالا لبعثة الأمم المتحدة وعملها.

أود أن أختتم كلمتي بالإشادة بكل من يعمل في كوسوفو بتفان وحماس، ضمن بعثة صعبة ومعقدة من بعثات الأمم المتحدة. كذلك تشيد بنغلاديش بالممثل الخاص للأمين العام، هانز هايكيروب، على قيادته المكينة بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.